

## فَوْحُ الشَّذَا بِمَسَأَلَةٍ «كَذَا» لِابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ -تَحْقِيقُ وَدِرَاسَةٌ -

د/ زَكَرِيَّاءُ تَوَانَى

عُضُوُّ هَيَّةِ التَّدْرِيسِ بِكُلِّيَّةِ الْعُلُومِ وَالْأَدَابِ بِطَبَرْجَلِ

جَامِعَةِ الْجَوْفِ - الْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

تاریخ القبول: 2018/11/01

تاریخ الإرسال : 2018/08/04

### مُلْحَظَاتُ الْبَحْثِ

الثالث: نقد تحقيق الدكتور أحمد

مطلوب..

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَوةُ  
وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى أَهْلِ  
وَصَحْبِيهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

هذه الرسالة من نفائس رسائل اللغة العربية، بين فيها ابن هشام كلمة «كذا» من جوانب متعددة، في مواضع استعمالها، وفي كيفية التلفظ بها، وفي إعرابها، وفي بيان معناها عند النحاة، وفيما يترتب عليها عند الفقهاء.

وقد وضع الباحث ثلاثة مقدمات: قبل ذكر نص الرسالة، وهما:  
الأول: التعريف بابن هشام الأنصاري.  
الثاني: التعريف برسالة: «فوح الشذا بمسألة كذا».

\*\*\* \*\*\* \*\*\*

تاریخ النشر: 2018/12 /30



المجلد السادس (العدد الثاني)

**المقدمة الأولى:** التعريفُ بابن هشام الأنصاري<sup>(١)</sup>، وتنتظمُ في أربعة مَقاصِدَ:

**المقصد الأول:** جُرْسِيه.

هُوَ عبدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ بْنُ أَحْمَدَ، يُكَوِّنُ بِنَاءً مُحَمَّدِ، وَلَقَبُ بِنِ جَمَالِ الدِّينِ، وَيُعْرَفُ بِابنِ هشامِ الأنصاري.

**المقصد الثاني:** تاريخ مولده.

ولد رحمة الله تعالى في ذي القعدة سنة ثمان بعده السبعينيات للهجرة (708 هـ) بالقاهرة.

**المقصد الثالث:** ثبت مصنفاتِه.

صنفَ ابن هشام مصنفاتٍ كثيرةً، أشهرُها:

1- قطر الندى وبلا الصدى. وشرحه.

2- شذور الذهب في صناعة كلام العرب. وشرحه.

3- أوضح المسالك إلى أفيته ابن مالك.

4- الإعراب عن قواعد الإعراب.

5- مغنى الليب عن كتب الأعرايب.

6- فوح الشدا بمسألة «كذا» - وهي رسالتنا هذه.

**المقصد الرابع:** تاريخ وفاته.

توفي رحمة الله ليلة الجمعة - وقيل: ليلة الخميس - الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعينيات الهجرة (761 هـ).

**المقدمة الثانية:** التعريف بالمعنى، وتنتظم في خمسة مَقاصِدَ:

**المقصد الأول:** تحقيق عنوانه.

هذه الرسالة عنوانها: «فوح الشدا بمسألة كذا»، كما هو مثبت في طرفة النسخة (أ)، وصدر النسخة (د).

وهو ما نص عليه ابن هشام في طالعة رسالته هذه، كما هو في النسخ الأربع كلها التي اعتمدنا عليها في التحقيق.

**المقصد الثاني:** إثبات نسبته إلى مؤلفه.

هذه الرسالة ثابتة النسبة لابن هشام الأنصاري رحمة الله من طريق عديدة، منها: أولاً: أنَّ هذا وردَ في النسخ الخطية.

فقد جاء في طالعة النسخة (ج) ما نصه: «قال الشيخ الإمام العلام عمد النحاة، سيبويه الرمان: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري النحوي، تغمده الله برحمته». وجاء في صدر النسخة (د) ما نصه: «كتاب فو雄 الشذا بمسألة كذا»، تأليف الإمام العلام جمال الدين بن هشام الأنصاري النحوي رحمة الله». ثانياً: أن هذه الرسالة نقلها الحافظ جلال الدين السيوطي في كتابه «الأشباه والنظائر في النحو»، وصدرها بقوله: «أحكام كذا» لابن هشام. قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمة الله تعالى عليه...»<sup>(2)</sup>، ثم ساق الرسالة كلها.

وهذا كاف لإثبات صحة نسبة الكتاب إليه.  
المقصود الثالث: بيان موضوعه.

هذه الرسالة كتبت في بيان الأحكام المتعلقة بـ «كذا»، وقد تكلم عنها ابن هشام رحمة الله في خمسة فصول: هي

الفصل الأول: في ضبط موارد استعمالها.

وذكر أن لها استعمالين اثنين:

الأول: أن يستعمل كُلُّ من جزئها على أصله، فيراد بـ «الكاف» التشييه، وبـ «ذا» الإشارة، ولا يراد بـ «الكاف» الكناية عن شيء.

والثاني: أن يخْرُج كُلُّ من الجزئين عن أصله، ويستعمل المجموع كناية.

الفصل الثاني: في كيفية اللفظ بها وتمييزها.

وقد بحث في هذا الفصل جزئين - كما هو ظاهر من عنوانه:-  
الأول: اللفظ بـ «كذا» في تسميتها.

الثانية: اللفظ بـ «كذا» في صوابها، وذكر فيه ثلاثة أقوال وناقشتها، ورجح منها ما يراه صواباً، مدعماً إياه بالأدلة.

الفصل الثالث: في إعرابها.

وقسم البحث فيه إلى قسمين يحسب حقيقة «كذا».

القسم الأول: بناء على أن «كذا» مركبة.

القسم الثاني: بناء على أن «كذا» غير مركبة.

الفصل الرابع: في بيان معناها عند النحوين.

وَذَكَرَ فِي مَعْنَاهَا خَمْسَةً أَقْوَالٍ، بَيْنَ أُولَئِنَا، وَنَاقَشَهَا.

**الفَصْلُ الْخَامِسُ:** فِيمَا يَلْزَمُهَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ.

ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَقْوَالَ الْفُقَهَاءِ فِيمَا يَلْزَمُهُ «كَذَا» فِي بَابِ الإِقْرَارِ؛ فَذَكَرَ مَذْهَبَ الْحَنَابِلَةِ، ثُمَّ الشَّافِعِيَّةِ، ثُمَّ الْمَالِكِيَّةِ، ثُمَّ الْحَنَفِيَّةِ. فَرَتَبَ الْمَذَاهِبَ عَكْسَ تَرَتِيبِ وَفَيَاتِ أَصْحَاحِهَا! الْمُقْصَدُ الرَّابِعُ: تَوْضِيحٌ مَنْهَجِهِ.

نَهَجَ ابْنُ هِشَامٍ رَحْمَهُ اللَّهُ فِي رِسَالَتِهِ هَذِهِ مَسَالِكَ عَدِيدَةً فِي عَرْضِ الْقَضَايَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِ«كَذَا»، مِنْهَا:

\* **أَوْلًا:** اعْتَمَدَ عَلَى كُثْرَةِ التَّقْسِيمَاتِ، وَلَا يَخْفَى مَا لِلتَّقْسِيمَاتِ مِنْ أَهْمَىٰ فِي ضَبْطِ الْعِلْمِ وَتَعْلِيمِهِ، كَفَوْلِهِ:

«اعْلَمُ أَنَّ لِ«كَذَا» اسْتِعْمَالَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُسْتَعْمَلْ كُلُّ مِنْ جُزَءِهَا عَلَى أَصْلِهِ، فَيُرَادُ بِ«الْكَافِ»: التَّشِيهُ، وَبِ«ذَا»: الْإِشَارةُ، وَلَا يُرَادُ بِمَجْمُوعِهِمَا الْكَنَائِيَّةُ عَنْ شَيْءٍ .....

وَالثَّانِي: أَنْ يَخْرُجَ كُلُّ مِنَ الْجُزَئِينَ عَنْ أَصْلِهِ، وَيُسْتَعْمَلَ الْمَجْمُوعُ كَنَائِيًّا، وَهَذِهِ عَلَى ضَرِبِيَّنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ كَنَائِيًّا عَنْ غَيْرِ عَدِيدٍ، كَفَوْلِكَ: مَرْرُتُ بِدَارِكَذَا وَكَذَا .....

الضَّرْبُ الثَّانِي - وَهُوَ الْغَالِبُ: أَنْ يُكَوَّنَهَا عَنْ عَدِيدٍ مَجْهُولِ الْجِنْسِ وَالْمِقْدَارِ.

\* **ثَانِيًّا:** ذِكْرُهُ لِأَدْلَلَةِ الْأَقْوَالِ الَّتِي يُورُدُهَا. كَفَوْلِهِ:

[وَأَمَّا قَوْلُ سِيَّبَوْيِهِ وَالْمُحَقَّقِينَ: فَوَجْهُهُ: أَنَّهَا كَلِمَةٌ مُهِمَّةٌ، [كَمَا أَنَّ «كَمْ» كَلِمَةٌ مُهِمَّةٌ] فَكَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: كَمْ كَمْ عَبْدًا مَلْكَتْ، وَكَمْ وَكَمْ عَبْدًا مَلْكَتْ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؛ لَمْ يَقْتَضِي مَسَاواةً مَا شَاهَدْتُهُ مِنَ الْعَدَدِ الصَّرِيحِ، فَكَذَلِكَ «كَذَا»].

\* **ثَالِثًا:** رَدُّهُ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي يَرَاهُ ضَعِيفًا بِحَشْدِهِ الْأَدْلَلَةِ الْمُبَيَّنَةِ لِزَيْفِهِ. كَفَوْلِهِ:

«وَأَمَّا قَوْلُ الْكُوفَيْنِ وَمَنْ وَافَقُهُمْ؛ فَمَرْدُودٌ مِنْ جِهَاتِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ قَوْلٌ بِلَا دَلِيلٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ قِيَاسٍ فِي الْلُّغَةِ .....

الثَّانِي: أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا، فَقَالَ ابْنُ خُرُوفٍ: إِنَّ الْعَربَ لَمْ يَقُولُوا: كَذَا كَذَا دِرْهَمًا، وَلَا: كَذَا دِرْهَمًا، وَلَا: كَذَا دَرَاهِمًا لَا بِالْإِضَافَةِ وَلَا بِالنَّصْبِ، وَعَلَى هَذَا فَالْحُكْمُ عَلَى هَذِهِ الْأَلْفَاظِ بِمَا ذَكَرُوا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ عَلَى مَا لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ، فَأَيْنَ مَعْنَاهُ؟!

**والثالث:** أَنَّهُ سَمِعَ: أَمَا بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا وَجْدًا؛ وَذَلِكَ ذِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَمْ يُرْدُ هَنَا مَعْطُوفٌ وَمَعْطُوفٌ عَلَيْهِ.

**والرابع:** أَنَّ مُوافِقةَ الْعَدَدِ الْمُهِمِّ لِلْعَدَدِ الصَّرِيحِ فِي طَرِيقَتِهِ فِي التَّمِيزِ وَغَيْرِهِ لَا يَقْتَضِي تَسَاوِيهِمَا فِي الْمُعْنَى، بِذِيلِي «كَمْ» الْإِسْتِهْمَامِيَّةِ .....

**الخامس:** أَنَّ إِجَارَةً كَذَا دِرْهَمٍ، وَكَذَا دَرَاهِمٍ، بِاطْلُونَ بِمَا قَدَّمْنَاهُ .....

\* **رابعاً:** تَنْوِيْعُهُ لِلْأَدِلةِ: فَتَارَةً يَعْتَمِدُ عَلَى السَّمَاعِ وَتَارَةً عَلَى الْقِيَامِ.

**أمَّا السَّمَاعُ:** فَنَحُو قَوْلُهُ: «وَقَالَ الشَّاعِرُ:

عِدَ الْفَقْسَ نُعَمَّ بَعْدَ بُؤْسَكَ دَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِيَ الْجَهْدُ.

**وَأَمَّا الْقِيَامُ:** فَكَقَوْلُهُ: «أَنَّ الْكَلِمَةَ أَشْبَهَتْ بِالْتَّرْكِيبِ «أَحَدَ عَشَرَ» وَأَخْوَاهَا، وَذَلِكَ لَا يُضَافُ؛ كَرَاهَةُ الطُّولِ، فَكَذَلِكَ هَذَا».

\* **خامسًا:** ظَهَرَ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ عَلَى وَجَازِهَا اسْتِدْلَالُهُ بِالْحَدِيثِ النَّبُوِيِّ الشَّرِيفِ - وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مِنْ مَضَابِقِ مَسَائِلِ أَصْوُلِ النَّحْوِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْحِسَابِ - أَعَادَنَا اللَّهُ مِنْ سُوئِهِ: «أَتَذَكَّرُ يَوْمَ كَذَا؟ فَعَلْتَ فِيهِ كَذَا وَكَذَا».

\* **سادسًا:** كَثُرَةُ اعْتِمَادِهِ عَلَى رَدِ الْفُرُوعِ إِلَى أَصْوُلِهَا؛ وَذَلِكَ بِإِبْرَادِهِ الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ. وَذَلِكَ كَقَوْلُهُ: «إِلَّا أَنَّ حَرْفَ التَّنْتِيَهِ هُنَا مُقَدَّمٌ عَلَى «الْكَافِ» كَمَا أَرَيْتُكَ، وَإِنَّمَا الْقَاعِدَةُ فِيهِ مَعَ سَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِ: أَنَّ يَتَأَخَّرَ عَنْهَا، كَقَوْلُكَ: هَذَا، وَلَهُذَا، إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ خَاصَّةً»، وَقَوْلُهُ: «حَرْفُ الْجَرِ لَا يَخْفِضُ شَيْئَيْنِ»، وَقَوْلُهُ: «الْإِسْمُ لَا يُضَافُ مَرَتَيْنِ»، وَقَوْلُهُ: «وَالْقَاعِدَةُ: أَنَّ تُضَافَ النِّكْرَةُ لِلْمَعْرُفَةِ لَا لِالْعُكْسِ».

وَهَذِهِ سِمَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي مُصَنَّفَاتِ ابْنِ هِشَامٍ رَحْمَهُ اللَّهُ، فَلَوْ تَصَدَّى بَاحِثٌ لِجَمِيعِ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ وَدِرَاسَتِهَا؛ لَكَانَ عَمَلاً نَافِعًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

**المقصود الخامس:** وَصْفُ مَخْطُوطَاتِ الْكِتَابِ.

اعْتَمَدْتُ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى أَرْبِعِ نُسُخٍ حَاطِيَّةٍ، وَهِيَ عَلَى النَّحْوِ الْأَتِيِّ:

\* **النُّسُخَةُ الْأُولَى:** وَهِيَ مِنْ مَخْطُوطَاتِ جَامِعَةِ الْإِمامِ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُودِ الإِسْلَامِيَّةِ، تَحْتَ رَقْمِ: (898/نَحْو)، وَتَقَعُ فِي سَيِّعِ أَوْرَاقٍ، وَعَدَدُ الْأَسْطُرِ فِي الصَّفَحَةِ: 21 سَطْرًا، وَمَقَامُ صَفَحَاتِهَا: 21×5.5سم، وَهِيَ نُسُخَةٌ جَيِّدةٌ، حَاطِيَّة: نُسُخَةٌ مُعْتَادٌ، لَمْ يُذْكُرْ نَاسِخُهَا، وَلَكِنَّهَا نُقِلَّتْ عَنْ نُسُخَةٍ بِخَطِّ الْعَالَمِ يَسِ الْجِمْصِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي آخِرِهَا.

وفي غالبيتها ما يدلّ على أنَّ هذه النسخة بخطِّ العلامة يس الحمصي نفْسِه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه جاء في آخرِ النسخة ما نصُّه: «هكذا في خطِّ الشَّيخ الإمام العالم الشَّيخ يس رحمة الله بقضائه. أمين»، والخطُّ الذي كتبت به هذه العبارة هو الخطُّ نفسه الذي كتب به هذه النسخة.

وقد رمَّزْتُ لها بـ«أ».

\* النسخة الثانية: وهي من مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وتقع رسالَة «فُوح الشَّدَّا» في سبعة أوراقٍ ضمن مجموع يحتوي على رسائل كثيرة في العربية؛ وهو المجموع الواحد والخمسون، وعدده الأسطر في الصفحة: سبعة عشر (17) سطراً، وهي نسخة جديدة، خطُّها: نسخ معتاد، لم يذكر ناسخها، ولا تاريخ نسخها.

وقد رمَّزْتُ لها بـ«ب».

\* النسخة الثالثة: وهي من مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وتقع رسالَة «فُوح الشَّدَّا» في سبعة أوراقٍ ضمن مجموع تحت رقم: (1593)، وعدده الأسطر في الصفحة: واحد وعشرون (21) سطراً، وهي نسخة لا يأسها في الجملة، إلا ما كان من عدم ظهور بعض المواضيع بسبب ضعف في التصوير، خطُّها: نسخ معتاد، لم يذكر ناسخها، ولا تاريخ نسخها.

وقد رمَّزْتُ لها بـ«ج».

\* النسخة الرابعة: وهي من محفوظات مكتبة الملك عبد العزيز العامة بـالرياض، وتقع في ثلاث أوراقٍ ضمن مجموع تحت رقم: (2714)/نحو، أسطر الصفحات يختلف، ومعدنه ذلك تقريراً: اثنان وثلاثون (32) سطراً، وهي نسخة جديدة، خطُّها: نسخ حسن، لم يذكر ناسخها، ولا تاريخ نسخها.

وقد رمَّزْتُ لها بـ«د».

\* نماذج من النسخ الخطية:

طريقة النسخة (١)

الأوراق الأخيرة من النسخة (١)

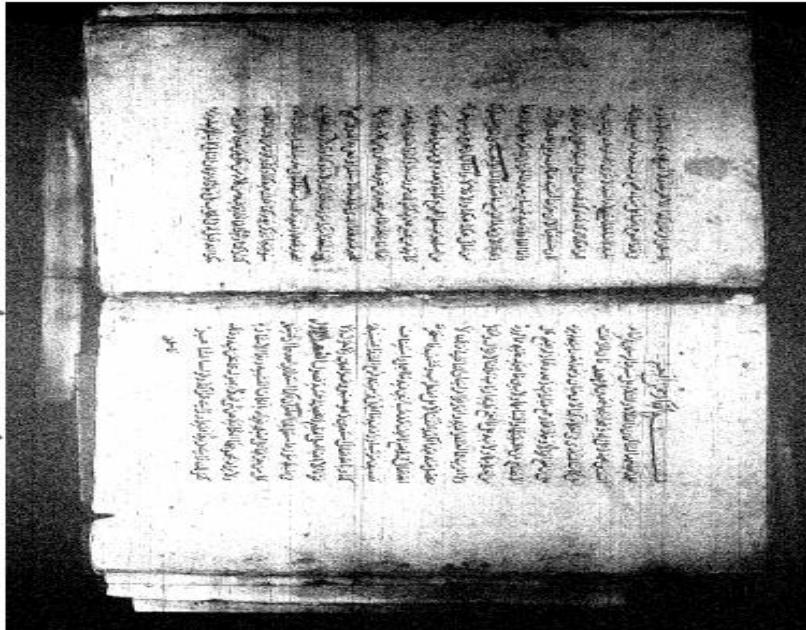
أمين  
كلية التربية الابتدائية تونس

المرجع ينبع من المطبوعات  
مكتبة كلية التربية الابتدائية  
لهم على الكتابة والخطابة  
وكتابات المساعدة  
والكتابات المدرسية  
لهم على الكتابة والخطابة  
وكتابات المساعدة  
والكتابات المدرسية  
لهم على الكتابة والخطابة  
وكتابات المساعدة  
والكتابات المدرسية

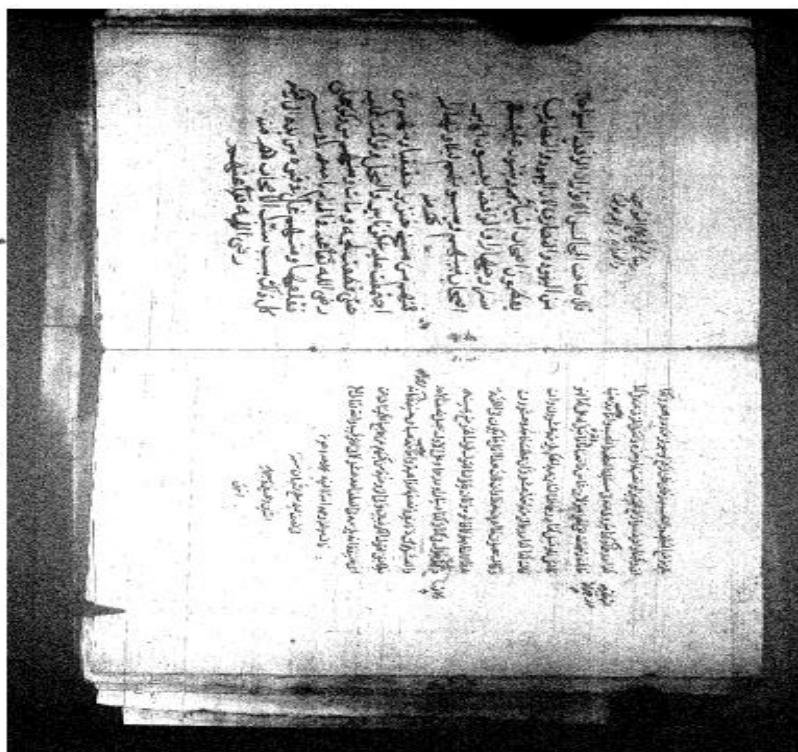
جودة ورقة

النسخة ١٠٩

(ب) نسخة الأولى من الأوراق



(ب) نسخة الأخيرة من الأوراق



وَرَدَتْ الْمُسْلِمَةُ وَهُنَّ مُؤْمِنُونَ إِذَا  
جَاءُوكُمْ مُّهَاجِرِينَ إِذَا مُهَاجِرُوكُمْ  
أَنْ يُؤْتُوكُمْ مَا كُنْتمْ بِهِ تَعْلَمُونَ  
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُعْلِمِينَ

لهم اجعلني من عبادك ولهم اجعلني من عبادك ولهم اجعلني من عبادك ولهم اجعلني من عبادك

1

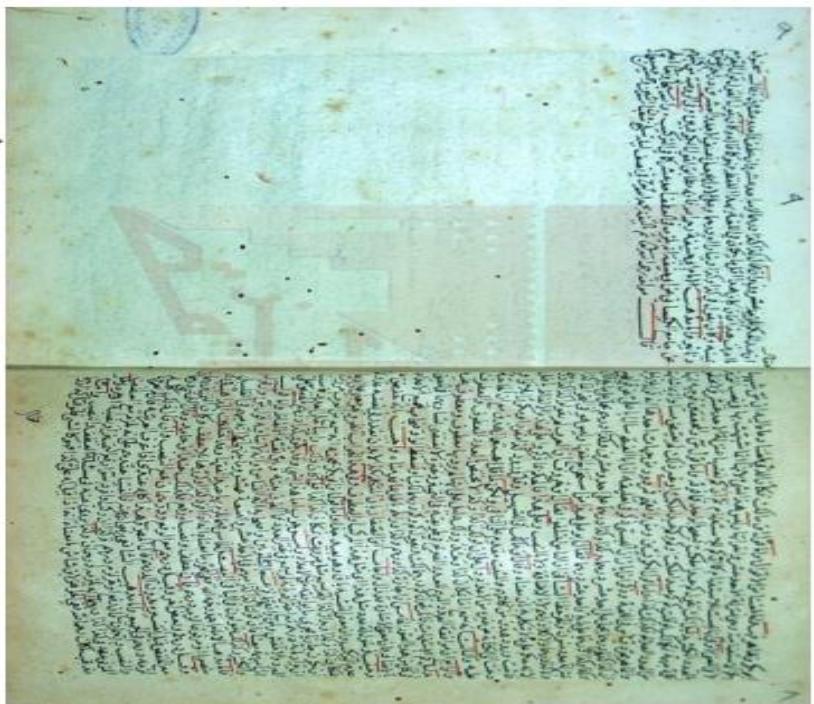
الورقة الأولى من المنسخة (ج)

الورقة الأخيرة من المنشية (٢)

الورقة الأولى من النسخة (د)



الورقة الأخيرة من النسخة (د)



**المقدمة الثالثة: نقد تحقيق الدكتور أحمد مطلوب.**

نشر أحمد مطلوب رسالة «فُوْحُ الشَّدَا بِمَسَأَلَةِ كَذَا» محققًا في مجلة كلية الآداب العراقية، في عددها السادس (نيسان) عام ثلاثة وستين وتسعمائة وألف (1963م).

ولى معه وفتان في عمله هذا: إجماليه وتفصيليه.

**فَأَمَّا الْوَقْفَةُ الْجَمَالِيَّةُ: فَتَنَتَّطِمُ فِي جُزِئَتِيْنَ:**

\* **الجزئية الأولى:** أنه ذكر خلافاً في تسمية رسالة، فقال - كما في (ص70): «واختلف في عنوان الرسالة. فذكر ابن هشام أنها «فُوْحُ الشَّدَا بِمَسَأَلَةِ كَذَا»، وذكر بعض من ترجم له أنها «فُوْحُ الشَّدَا فِي مَسَأَلَةِ كَذَا»، وذكر آخرون أنها «الشَّدَا فِي أَحْكَامِ كَذَا». وذكره لهذا الخلاف دون بيان وجه الصواب فيه يوحى بأن الحق في تسمية رساله ابن هشام قد يكون واحداً من هذه الثلاثة، وهذا ليس بصحيح.

بل عنوان رساله ابن هشام هو: «فُوْحُ الشَّدَا بِمَسَأَلَةِ كَذَا» قطعاً؛ لأنَّه هو الذي نصَّ عليه المؤلف في طالعتها. وهذا أقوى إثباتات عنوان الكتاب، بل هو مرجح على ما أثبتَ على غلاف الكتاب إن وجد الخلاف.

\* **الجزئية الثانية:** أنه اعتمد في تحقيقه هذا على نسخة خطية واحدة، ذكر أنَّ خطها ليس بالجيدي.

كما اعتمد على المطبوع من «الأشباه والنظائر في النحو» لسيوطى؛ لأنَّه ضمن رساله ابن هشام في كتابه هذا. إلا أنَّ الدكتور المحقق ذكر أنَّ فيه تصحيحاً واضطراباً قليلاً.

وزأبي: أنَّ لو اعتمد المحقق على النسخ الخطية من «الأشباه والنظائر» - إذ فقد النسخ الخطية المساعدة لرساله ابن هشام - لكان هذا أولى بكثير من اعتماده على مطبوع لا يدرى عن حاله!

**وَأَمَّا الْوَقْفَةُ التَّفْصِيلِيَّةُ: فَأَذْكُرُ الْهَنَوَاتِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْمُحَقَّقُ بِحَسْبِ تَرْتِيبِ وُرُودِهَا في رساله ابن هشام رحمة الله، وهي على النحو الآتي:**

1- (ص79): «أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي الْمِثَالِ: «وَرَأَيْتُ عَمْرًا هَكَذَا أَوْ كَذَالِكَ وَكَذِيلَكَ». وصوابه: «أَوْ كَذِيلَكَ».

2- (ص80): «وَذَلِكَ لِشَاءٍ اعْتَرَى الْمُحْبِرَ أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ». وصوابه: «لِنِسْيَانٍ اعْتَرَى الْمُحْبِرَ...».

- 3- (ص 80): «وَمِنْهُ: مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ الْجِسَابِ -أَعَادَنَا اللَّهُ مِنْ سُوءٍ فِيهِ:- أَتَذَكُّرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا؟ فَعَلَتْ فِيهِ كَذَا وَكَذَا».
- عَلَقَ أَحْمَدُ مَطْلُوبٍ فِي الْهَامِشِ قَائِلاً: «كَذَا فِي الْمُخْطُوطِ وَ«الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ»، أَمَّا فِي «مُعْنَى الْلَّيْبِ» (ج 1 ص 187): «وَكَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «أَنَّهُ يُقَالُ لِلْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَتَذَكُّرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا؟ فَعَلَتْ فِيهِ كَذَا وَكَذَا»».
- وَلَا أَدْرِي مَا وَجْهُ هَذَا التَّعْلِيقِ؟! فَإِنَّ الَّذِي اسْتَدْرَكَهُ مِنْ «مُعْنَى الْلَّيْبِ» عَلَى الشَّاهِدِ، هُوَ عَيْنُ الْفَظْلِ الْمُسْتَدْرَكِ عَلَيْهِ!
- وَلَوْ فَرَضْنَا وُجُودَ لَفْظِ مُعَايِرٍ يَحْقُّ التَّعْلِيقَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الرُّجُوعَ إِلَى مَصَادِرِ الْحَدِيثِ مِنْ كُتُبِ السُّنَّةِ أَوْلَى.
- 4- (ص 80) «وَلَوْ كَانَ السَّائِلُ كَافِيًّا لَمْ يُعْلَمْ مُرَادُهُ، وَلَمْ تَقْبُحْ إِجَابَتُهُ بِالْتَّعْبِينَ». وَصَوَابُهُ: «وَلَوْ كَانَ السَّائِلُ كَافِيًّا لَمْ يُعْلَمْ مُرَادُهُ؛ وَلَمْ تَصْحَّ إِجَابَتُهُ بِالْتَّعْبِينَ».
- وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ: «وَلَوْ كَانَ السَّائِلُ كَافِيًّا!»، بَلْ: «كَافِيًّا أَيْ: مُسْتَعْمِلًا الْكِتَابَةِ بِ«كَذَا وَكَذَا».
- وَقَوْلُهُ: «وَلَمْ تَقْبُحْ إِجَابَتُهُ بِالْتَّعْبِينَ»: خَطَأً؛ لِأَنَّ السَّائِلَ لَوْ كَانَ كَافِيًّا قَبَحَتْ إِجَابَتُهُ بِالْتَّعْبِينَ؛ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِمُرَادِهِ، فَكَيْفَ يُقَالُ: «لَمْ تَقْبُحْ إِجَابَتُهُ بِالْتَّعْبِينَ»؟!
- 5- (ص 80): «وَدَعْوَى أَنَّ الْمُسْؤُلَ عَلَيْهِ مَا كُتِيَّ بِهِ عَلَى خَلَافِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ». وَصَوَابُ الْعِبَارَةِ: «مَا كُتِيَّ عَنْهُ»؛ إِذ الْكِتَابَةِ بِالسُّنَّةِ: كَلَامٌ يُتَلَفَّظُ بِهِ، وَهُوَ مُدْرِكٌ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا يَتَفَاقَأُ النَّاسُ فِي إِدْرَاكِ مَا كُتِيَّ عَنْهُ مِنَ الْمُعَانِي.
- 6- (ص 81): «فَلَا وَجْهَ لِتَكْلِيفِ ادْعَائِهِ». صَوَابُهُ: «فَلَا وَجْهَ لِتَكْلِيفِ ادْعَائِهِ».
- 7- (ص 81): «لِأَنَّ التَّرْكِيبَ كَثِيرًا مَا يُزِيلُ مَعْنَى الْمُفَرَّدَيْنِ وَيُحْدِثُ مَجْمُوعَهُمَا مَعْنَى لَمْ يَكُنْ». صَوَابُهُ: «وَيَحْدُثُ لِجَمْمُوعِهِمَا مَعْنَى لَمْ يَكُنْ».
- 8- (ص 81): «تَقُولُ لَهُ: «عَنِّي كَذَا وَكَذَا أَمَّةً»». صَوَابُهُ: «تَقُولُ: لَهُ عَنِّي كَذَا وَكَذَا أَمَّةً».
- 9- (ص 81): «أَتَهُمْ يَقُولُونَ: «كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا»، مَعَ أَتَهُمْ لَا يُرَكِّبُونَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ، فَمَا ظَلَّتْ بِأَرْبَعَةِ! وَلَيْسَ فِي اِثْنَالِ الْمُذْكُورِ تَرْكِيبٌ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ، فَضَلَّا عَنْ أَرْبَعَةِ! وَصَوَابُ الْعِبَارَةِ: «أَتَهُمْ يَقُولُونَ: «كَذَا كَذَا دِرْهَمًا» بِإِسْقَاطِ الْوَاوِ بِيَهُمَا، وَلَا لِفَسَدِ الْمَعْنَى وَاحْتَلَّ».
- 10- (ص 82): «بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ سِيَّبَوَيْهِ ...». صَوَابُهُ: «بَيَانُ الْأَوَّلِ ...»؛ لِيُوَافِقَ هَذَا قَوْلُهُ بَعْدُ: «وَبَيَانُ الثَّانِي».
- 11- (ص 82): «بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ سِيَّبَوَيْهِ قَالَ: صَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ ...».

- علق في الهمامش قائلاً: «كذا في المخطوطة، أما في الأشباء والنظائر: ذا». والحق يثبت في المتن الصحيح عنده، بل تارة يخالف المخطوطة وما في الأشباء والنظائر إذا ظهر له خطأ ذلك؛ فلما لم يصحح المتن بما هو الموافق لسياق الكلام، وهو المثبت في كتاب سيبونيه: إذ جاء فيه: «صار ذا بمتزلة الثنين»؟!
- 12- (ص82): «الثاني: أن الكاف اسم بمتزلة مثلاً»، قال ابن أبي الربيع...». وصوابه: «قاله ابن أبي الربيع. قال: .... الخ.
- 13- (ص83): «تم جيء برجلي تفسير المثل كما قالوا: «مثلك عالماً». وصوابه: «تم جيء برجلي: تفسيراً لـ«مثلاً»...».
- 14- (ص83): «الثاني: أن يتعين الموضع، وذلك كما في قول الأعشى...». وصوابه: «الثاني: أن يتعين الموضع لذلك، كما في قول الأعشى...».
- 15- (ص84): «بدليل أن الواو قد سقط فتركب مع مثيلها». وصوابه: «بدليل أن الواو قد سقط....».
- 16- (ص85): «أما الفظ لها فالمسنوع في الكني لها من غير عدٍ...». وصوابه: «في المكني لها عن غير....».
- 17- (ص85): «الإفراد والعطف، نحو: مررت بمكان كذا وكذا». وفي هذا سقط. وصواب العبارة هكذا: «الإفراد والعطف، نحو: مررت بمكان كذا، أو بمكان كذا وكذا».
- 18- (ص85): «وفي الكني لها عن عدٍ: العطف». وصوابه: «في المكني لها ...».
- 19- (ص86): «وممن صرحاً بهم لم يقولوا: «كذا درهماً بتميزها». زيادة: «بتميزها» مفحة في النص.
- 20- (ص87): «أن الكاف لما دخلت على «ذا» وصارتا كتايَةً عن العدد، صارت كذلك بمتزلة «بزيد» إذا سُئلَ به، وهذا التغيير فيه تشوش وخلل!». وصواب العبارة: «أن «الكاف» لما دخلت على «ذا» وصارتا كتايَةً عن العدد: صارا بذلك بمتزلة «بزيد» إذا سُئلَ به».
- 21- (ص87): «فتقول: «كذا درهم وله النوب»! وهذا خلل واضح. صوابه: «فتقول: كذا درهم، وكذا أثواب».
- 22- (ص87): «أن الكلمتين ركبنا وصارتا كلاماً واحداً. يعني: فالمضاف المجموع...». وصوابه: «وصارتا كلاماً واحداً بمعنى، فالمضاف المجموع...».

- 23- (ص87): «والمُجْرُورُ إِنَّمَا يُلَزِّمُ عَلَى الْقُولِ بِأَنَّ الْمُضَافَ اسْمُ الْإِشَارَةِ». وصوابه: «والمُحْدُورُ» بدل «المُجْرُورُ»، وَهُوَ مَا ذَكَرَ الدُّكْتُورُ أَنَّهُ فِي نُسْخَةِ الْأَسْبَابِ وَالنَّظَائِرِ فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُثْبِتَهُ -عَلَى طَرِيقَتِهِ!- لِفَسَادِ الْمُعْنَى بِمَا ذَكَرَهُ فِي الْمُتْنِ!»
- 24- (ص88): «لَهُ عِنْدِي كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا» ..... فَالْجَارُ وَالْمُجْرُورُ صِفَةٌ مَوْصُوفٍ مَحْدُوفٍ، أَيْ: «لَهُ عِنْدِي كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا». وَهَذَا عَيْنُ الْمِثَالِ الْأَوَّلِ، فَأَنِّي التَّقْدِيرُ؟! وصواب العبارة: أَيْ: «لَهُ عِنْدِي عَدَدٌ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا».
- 25- (ص88): ذَكَرَ رُكْنُ الدِّينِ الإِسْتَرَابِذِيَّ فِي الْمُتْنِ، وَقَالَ فِي الْهَامِشِ: «هُوَ الرَّاضِيُّ الْإِمامُ الْمُشْبُورُ ....». فَلَيْسَ شَعْرِي! كَيْفَ يَكُونُ رُكْنُ الدِّينِ رَاضِيَ الدِّينِ؟!
- 26- (ص89): «وَالْأَوَّلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ مُبْتَدًّا، وَ«دِرْهَم» بَدَلًا ....». وَفِيهِ سَقْطٌ. صوابه: «وَالْأَوَّلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ «كَذَا» مُبْتَدًّا».
- 27- (ص90): «وَهُوَ مُهْمَمٌ فِي الْأَشْيَاءِ بِمَنْزِلَةِ «كَم» وَهُوَ كِتَابَةٌ لِلْعَدَدِ، وَصَارَ «ذَا» بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ. وَقَالَ الْخَلِيلُ: .....». وَفِي الْعِبَارَةِ سَقْطٌ، وصوابه: «وَهُوَ مُهْمَمٌ فِي الْأَشْيَاءِ بِمَنْزِلَةِ «كَم»، وَهُوَ كِتَابَةٌ لِلْعَدَدِ، صَارَ «ذَا» بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ الْمُجْرُورُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ»، وَقَالَ الْخَلِيلُ: .....».
- 28- (ص90): «وَكَذَا كَذَا دِرْهَمًا، فَتَكُونُ لِأَخِدٍ وَعِشْرِينَ». وَهَذَا غَلْطٌ، صوابه: «وَ«كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا ....»» بِزِيادةِ الْوَاوِ بِيَمْهُما؛ لِأَنَّ «كَذَا كَذَا دِرْهَمًا» بِمَنْزِلَةِ الْأَحَدِ عَشَرَ عِنْدَ أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ.
- 29- (ص90): «وَخَلْفَنَا فِي الْبَاقِي! وَهَذَا إِنْ كَانَ وَارِدًا فِي بَعْضِ النُّسُخِ الْخَطِيئَةِ، إِلَّا أَنَّهُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، صَوابه: «وَخَلْفَنَا فِي الْبَاقِي».
- 30- (ص91): «أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَالُوا إِلَّا فِي مَسَالَةِ الْإِضَافَةِ فَإِنَّمَا مُمْتَنِعًا». وَهَذَا الْكَلَامُ يُنَافِرُ أَوْلَهُ أَخْرَهُ، وصوابه: «إِلَّا فِي مَسَالَةِ الْإِضَافَةِ».
- 31- (ص92): «ذَهَبَ مُعْظَمُ التَّحْوِينَ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ إِلَى أَنَّ مَنْ قَالَ: «كَذَا دِرْهَمًا» لِرَمَةٍ عِشْرُونَ دِرْهَمًا». وصواب العبارة: «إِلَى أَنَّ مَنْ قَالَ: «لَهُ كَذَا دِرْهَمًا»؛ لِرَمَةٍ عِشْرُونَ دِرْهَمًا»، بِزِيادةِ «لَهُ»؛ لِأَنَّهُ فِي مَقَامِ الْإِفْرَارِ، وَإِلَّا فَلَا يُلَزِّمُهُ سَيِّءٌ بِمُجَرَّدِ قَوْلٍ: «كَذَا دِرْهَمًا»!
- 32- (ص92): «فَحُمِّلَ عَلَى أَوْلَ عَدَدِ حَالَهُ ذَلِكَ». وصوابه: «عَلَى أَقْلَ عَدَدِ حَالَهُ ذَلِكَ».

33- (ص92): «فَكُمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «كُمْ كُمْ عَبْدًا مَلِكْتَ؟» أَوْ «كُمْ وَكُمْ عَبْدًا مَلِكْتَ؟» أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لَمْ يَقْتَضِ مُسَاوَةً مَا شَاهَدْتَهُ مِنَ الْعَدَدِ الصَّرِيحِ بِ«كَذَا وَكَذَا». وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ حَطَّاً، صَوَابُهَا: «لَمْ يَقْتَضِ مُسَاوَةً مَا شَاهَدَتْهُ مِنَ الْعَدَدِ الصَّرِيحِ، فَكَذَلِكَ «كَذَا»».

34- (ص93): «وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي «الْتَّسْبِيلِ»: «وَقَدْ وَرَدَ «كَذَا» مُفْرَدًا وَمُكَرَّرًا بِلَا وَأَوِ». وَصَوَابُهُ: «وَقَلَّ وُرُودٌ...»، كَمَا هُوَ فِي «الْتَّسْبِيلِ»، وَإِنْ كَانَ الْلَّفْظُ الْمُذَكُورُ وَارِدًا فِي بَعْضِ النُّسُخِ الْخَطِيئَةِ».

35- (ص93): «وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ سُمِعَ إِذَا مَكَانَ كَذَا وَكَذَا رَجُلٌ!» وَصَوَابُهُ: «أَنَّهُ سُمِعَ: أَمَا بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا وَجْدُ». وَقَدْ سَبَقَ الْمِثَالُ صَحِيحًا فِي تَحْقِيقِ الدُّكُورِ، فَلَمْ خَالِفُهُ هُنَّا! لَا سِيمَاءَ وَأَنَّ الْمُثْبَتَ هُنَّا فِي غَایَةِ الرَّاكِكَةِ، بَلْ لَا يَكَادُ يُكَوِّنُ لَهُ مَعْنَى!

36- (ص94): «وَهُوَ مَبْنِيٌ عَلَى اِدْعَاءِ التَّرْكِيبِ، وَأَنَّ مَعْنَى التَّشْبِيهِ بَاقٍ». وَهَذَا غَلَطٌ، وَصَوَابُهُ: «وَهُوَ مَبْنِيٌ عَلَى اِدْعَاءِ عَدَمِ التَّرْكِيبِ، فَتَبَقَّى لِلْكَافِ دَلَالَتُهَا، وَهَذَا الَّذِي يَتَنَاسَبُ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدُ: «وَأَنَّ مَعْنَى التَّشْبِيهِ بَاقٍ».

37- (ص94): «سُمِعَ عَنِ الْعَرَبِ: «مَرَرْتُ بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا»، وَ«بِدَارِ كَذَا»، وَلَمْ يُسْمَعْ مِثْلُ «مَرَرْتُ بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا». وَهَذَا وَإِنْ وَرَدَ فِي بَعْضِ النُّسُخِ الْخَطِيئَةِ، إِلَّا أَنَّهُ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي حَكَمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ هُوَ عَيْنُ مَا حَكَمَ عَلَيْهِ قَبْلَ بِأَنَّهُ سُمِعَ!! وَصَوَابُ الْعِبَارَةِ: «وَلَمْ يُسْمَعْ مِثْلُ: «مَرَرْتُ بِمَكَانٍ كَذَا كَذَا»» بِلَا وَأَوِ.

38- (ص94): «مَعْنَاهُ أَنَّ قَوْلَنَا: «كَذَا كَذَا» مُهِمٌ فِي الْأَحَدَ عَشَرَ وَالْتِسْعَةَ عَشَرَ، وَمَا بَيْهُمَا مُهِمٌ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ». وَهَذَا الْكَلَامُ لَا مَعْنَى لَهُ الْبَتَّةُ؛ وَصَوَابُ الْعِبَارَةِ: «مَعْنَاهُ: أَنَّ قَوْلَنَا: كَذَا كَذَا: مُهِمٌ فِي الْأَحَدَ عَشَرَ وَالْتِسْعَةَ عَشَرَ وَمَا بَيْهُمَا، لَا أَنَّهُ مُهِمٌ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ».

39- (ص95): «فَإِنْ عَطَفَ أَوْ رَفَعَ أَوْ نَصَبَ». وَهَذَا غَلَطٌ، صَوَابُهُ: «فَإِنْ عَطَفَ وَنَصَبَ أَوْ رَفَعَ؛ إِذْ لَيْسَ الْمُقصُودُ أَنْ يَعْطِفَ «كَذَا» عَلَى مِثْلِهَا، أَوْ أَنْ يَرْفَعَ تَمِيزَهَا، أَوْ أَنْ يَنْصِبَهُ بَلْ الْمُرَادُ: أَنْ يَعْطِفَ «كَذَا» عَلَى مِثْلِهَا مَعَ رَفْعِ التَّمِيزِ أَوْ نَصِيبِهِ.

40- (ص96): «وَإِنْ كَانَ يَقُولُ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُقْرِرِ مَعَ يَمِينِهِ!» وَهَذِهِ عِبَارَةُ ظَاهِرَةِ الْفَسَادِ. صَوَابُهَا: «وَكَانَ يَقُولُ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُقْرِرِ مَعَ يَمِينِهِ».

41- (ص96): «وَأَمَّا مَذَهَبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ يُلْزِمُهُ فِي الْعَطْفِ أَحَدَ عَشَرَ كَمَا فِي التَّرْكِيبِ». وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ سَقَطَ، وَصَوَابُ الْعِبَارَةِ هَكَذَا: «وَأَمَّا مَذَهَبُ أَبِي

حَنِيفَةُ رَحْمَةُ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ مُطَابِقٌ لِقُولِ الْكُوفِيْنَ، وَفِي الرَّوْضَةِ مِنْ كُتُبِهِمْ عَنْ جَامِعِ الْكَيْسَانِيِّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يُلْزِمُهُ فِي الْعَطْفِ أَحَدَ عَشَرَ كَمَا فِي التَّرْكِيبِ». فَقِسْمُ التَّحْقِيقِ الَّذِي أَنْجَرَهُ الدُّكُورُ جَاءَ فِي تِسْعَ عَشَرَةَ (19) صَفَحَةً، اشْتَمَلَتْ عَلَى وَاحِدٍ وَأَرْبَعِينَ (41) وَهُمَا وَغَلَطًا، وَلَمْ تَخْلُ صَفَحَةٌ مِنْ صَفَحَاتِ التَّحْقِيقِ مِنْ مَلْحُوظَةٍ أَوْ أَكْثَرَ.

#### \* مَهْبِيْجِي فِي التَّحْقِيقِ:

لَقَدْ سَلَكْتُ فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ مَهْبِيْجًا، يَتَلَخَّصُ فِي التَّقَاطِ الْأَتِيَّةِ:

- 1- إِعَادَةِ كِتَابَةِ الْمُخْطُوطِ عَلَى الْكُمْبِيُّوتَرِ، ثُمَّ مُقَابَلَةِ النُّسَخِ الْأَرْبَعِ، وَإِثْبَاتِ الْفُرُوقِ بَيْنَهَا.
- 2- ضَبَطْتُ النَّصَ بِالشَّكْلِ التَّامِ -فِي الْمُتْنَ وَالْمَاهِشِ-، سَوَاءً مَا تَعْلَقَ بِالْدِرَاسَةِ النَّظَرِيَّةِ أَوْ بِالنَّصِ الْمُحَقَّقِ؛ لِيَطْمَئِنَ الْقَارِئُ إِلَى أَنَّنِي اعْتَنَيْتُ بِكُلِّ كَلْمَةٍ.
- 3- عَرَوْتُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنَ النَّقْوَلِ وَالْأَبْيَاتِ الشِّعْرِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي الرِّسَالَةِ.
- 4- تَرَجَّمْتُ لِلْأَعْلَامِ الْوَارِدِ ذِكْرُهُمْ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ، سَوَاءً أَكَانُوا مَشْهُورِينَ أَمْ غَيْرَ مَشْهُورِينَ؛ لِأَنَّ الشُّهْرَةَ وَعَدَمُهَا أَمْرٌ نِسْبِيٌّ.

#### [النَّصُ الْمُحَقَّقُ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَامُ عُمَدَهُ النَّحَاةُ، سِبَّوْيُهُ الرَّزَمَانُ: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ جَمَالُ الدِّينِ بْنُ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ النَّحْوِيُّ، تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ<sup>(3)</sup>: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدُ الشَّاكِرِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَإِمامِ الْمُتَقِّينَ، [مُحَمَّدٍ]<sup>(4)</sup> وَعَلَى آلِهِ وَصَاحْبِهِ<sup>(5)</sup> أَجْمَعِينَ، وَبَعْدُ:

فَإِنِّي لَمَّا وَقَفْتُ عَلَى كِتَابِ «الشَّدَا فِي أَحْكَامِ كَذَا» لِأَبِي حَيَّانَ<sup>(6)</sup> رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ رَأَيْتُهُ لَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ يَسْخَعْ أَقْوَالًا وَجَدَهَا<sup>(7)</sup>، وَجَمَعَ عَيَّارَاتٍ وَعَدَدَهَا<sup>(8)</sup>، وَلَمْ يُفْصِحْ كُلَّ الْفَصَاحَحِ عَنْ حَقِيقَتِهَا وَأَقْسَامِهَا، وَلَا يَبَيَّنَ مَا يُعْتَمِدُ عَلَيْهِ مِمَّا أَوْرَدَ<sup>(9)</sup> مِنْ أَحْكَامِهَا، وَلَا نَبَّأَهُ عَلَى مَا أَجْمَعَ<sup>(10)</sup> عَلَيْهِ أَرْبَابُ تِلْكَ الْأَقْوَالِ وَاتَّفَقُوا، وَلَا أَعْرَبَ عَمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَافْتَرَقُوا، فَرَأَيْتُ أَنَّ النَّاظِرَ فِي ذَلِكَ لَا يُحَصِّلُ مِنْهُ بَعْدَ الْكَدِّ وَالنَّعْبِ إِلَّا الاضْطِرَابَ وَالشَّغَبَ<sup>(11)</sup>، فَاسْتَخَرْتُ<sup>(12)</sup> اللَّهَ تَعَالَى فِي وَضْعِ تَالِيفِ مُهَدَّدِ، أَبِيِّنُ فِيهِ مَا أَجْمَلَ، وَاسْتَتَنَافِ تَصْنِيفِ<sup>(13)</sup> مُرَبِّ، أُورِدُ فِيهِ مَا أَهْمَلَ، وَسَمَّيْتُهُ: «فَوْحُ الشَّدَا»<sup>(14)</sup> بِمَسَأَلَةِ كَذَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى أَسْتَعِنُ، وَهُوَ حَسِيْ وَنَعْمَ الْمُعِينُ<sup>(15)</sup>، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ<sup>(16)</sup>.

وينحصر في خمسة فصول.

الفصل الأول: في ضبط موارد<sup>(17)</sup> استعمالها.

اعلم أن لـ «كذا» استعمالين:

أحد هما: أن يُستعمل كُلُّ من جزئها على أصله، فيزاد بـ «الكاف»: التشبّه، وـ «ذا»: الإشارة، ولا يُراد بمجموعهما كناية عن شيء.

فهذا<sup>(18)</sup> بمعنى عَمَّا نَحْنُ فِيهِ، وذلِكَ كَقُولُكَ: رأيْتُ زَيْدًا فَقِيرًا وَرَأيْتُ عَمْرًا كَذَا، وقول الشاعر<sup>(19)</sup>:

وأسلمني<sup>(20)</sup> الزَّمَانُ كَذَا فَلَا طَرَبٌ وَلَا أَنْسٌ<sup>(21)</sup>

ويكون اسم الإشارة في هذا النوع باقياً على معناه<sup>(22)</sup>، فصح أن يُسقه حرف التثبيط<sup>(23)</sup>، وأن يليه<sup>(24)</sup> كاف الخطاب ولام البعد.

الآتي روى أنك لو قلت في المثال: ورأيت عمراً هَذَا، أو: كَذَاكَ، وقلت في البيت: «وأسلمني الزَّمَانُ هَذَا»: كان مستقيماً؟

إلا أن حرف التثبيط هنا مقدماً على «الكاف» كما أردته، وإنما القاعدة فيه مع سائر حروف الجر: أن يتاخر عنها، كقولك: هَذَا، ولهمذا، إلا في هذا الموضع خاصه، قال أبو الطيب<sup>(27)</sup>:

ذِي<sup>(28)</sup> الْمُعَالِي فَلِيَعْلُوَنْ مَنْ تَعَالَى هَذَا هَذَا وَلَا فَلَا لَا

والثاني: أن يخرج كُلُّ من الجرأتين عن<sup>(29)</sup> أصله، ويُستعمل المجموع كناية، وهذه على ضربين:

أحد هما: أن يكون كناية عن غير عد، كقولك: مررت بدار كذا وكذا<sup>(30)</sup>.

واعتقادي في هذه: أنها إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره<sup>(31)</sup>، وأنها تكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه.

هذا الذي شهد به الاستقراء، وقضى به<sup>(32)</sup> الذوق الصحيح، فلا يقول أحد ابتدأ<sup>(33)</sup>: مررت بدار كذا! ولا: بدار كذا وكذا، [بل يقول: بالدار الفلانية، ويقول من يخبر عنه: قال فلان: مررت بدار كذا، أو: بدار كذا وكذا]<sup>(34)</sup>، وذلِك لنسوان اعترى المخبر أو لغير ذلك.

ومنه ما جاء في حديث الحساب -أعادنا الله من سنته<sup>(35)</sup>: «اتذگر يوم كذا؟ فعلت<sup>(36)</sup> فيه كذا وكذا»<sup>(37)</sup>.

وَقُولُوا مِنْ قَالَ: «أَبِيمَكَانِ كَذَا وَكَذَا وَجَدْ؟»<sup>(38)</sup> «إِنَّمَا الْكِتَابِيَّةُ فِيهِ مِنْ كَلَامٍ مَنْ حَكَى عَنْ غَيْرِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ حَكَوْا أَنَّهُ قَبِيلَ لَهُ فِي الْجَوابِ: «بَلَى، وَجَادًا». وَلَوْ كَانَ السَّائِلُ كَانِيَّا؛ لَمْ يُعْلَمْ مُرَادُهُ، وَلَمْ تَصِحَّ إِجَابَتُهُ بِالتَّعْبِينِ، وَدَعْوَى أَنَّ الْمُسْؤُلَ عَلَمَ مَا كُتِيَّ عَنْهُ؛ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ.

وَغَلِطَ جَمَاعَةً: فَجَعَلُوا مِنْ هَذَا الْقِسْمِ قَوْلَهُ: «وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا»، وَالْحَقُّ: أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الْكِتَابِيَّةِ فِي سَيِّءٍ، وَقَدْ مَضَى.

الضَّرْبُ الثَّانِي - وَهُوَ الْغَالِبُ: أَنْ يُكَيِّفَ هَيَا عَنْ عَدَدِ مَجْهُولِ الْجِئْسِ وَالْمِقْدَارِ، وَهَذِهِ وَالَّتِي قَبِيلَهَا مُرَكَّبَتَانِ مِنْ شَيْئَيْنِ:

أَحَدِهِمَا: «الْكَافُ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا «الْكَافُ» الْحَرْفِيَّةُ الْمُفِيدَةُ لِلتَّشِيَّهِ؛ لِأَنَّهَا الْقِسْمُ الْغَالِبُ مِنْ أَقْسَامِ «الْكَافِ»، كَمَا رَكَبُوهَا مَعَ «إِنَّ»<sup>(39)</sup> فِي «كَانَ»<sup>(40)</sup> فِي قَوْلِهِمْ<sup>(41)</sup>: كَانَ زَيْدًا أَسَدًا.

وَالثَّانِي: «ذَا» الَّتِي لِإِشَارةِهِ، كَمَا رَكَبُوهَا مَعَ «حَبَّ» فِي «حَبَّذَا»، وَمَعَ<sup>(42)</sup> «مَا» فِي نَحْوِهِ «مَاذَا صَنَعْتَ» - فِي أَحَدِ التَّقَدِيرِ، وَلَا يُحْكَمُ عَلَى «ذَا» بِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ جَرِّ، وَلَا عَلَى «الْكَافِ» بِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةُ سَيِّءٍ، وَلَا بِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى التَّشِيَّهِ، وَإِنْ كَانَ بِاقِيًّا بَعْدَ التَّرْكِيبِ فِي «كَانَ»، إِلَّا أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ هُنَا، فَلَا وَجْهٌ<sup>(43)</sup> لِتَكَلُّفِ اِدْعَائِهِ؛ لِأَنَّ التَّرْكِيبَ كَثِيرًا مَا يُرِيدُ مَعْنَى الْمُفْرَدَيْنِ، وَيَحْدُثُ لِجَمْعِهِمَا مَعْنَى لَمْ يَكُنْ، وَيُحْكَمُ عَلَى مَجْمُوعِ الْكَلِمَتَيْنِ بِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رُفْعٍ أَوْ تَنصِبِ أَوْ جَرِّ بِحَسْبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ كَذِلِكَ أُمُورٌ: أَحَدُهَا: أَنَّ «ذَا» لَا تُؤَتَّثُ لِتَأْنِيَتِ تَمِيزِهَا، تَقُولُ: لَهُ عِنْدِي كَذَا وَكَذَا أَمَّةً، وَلَا تَقُولُ: كَذِهِ وَكَذِهِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهَا لَا تُتَبِّعُ بِتَابِعٍ، لَا يَقُولُونَ: كَذَا نَفْسُهُ رَجُلًا.

الثَّالِثُ: أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ كَذَا وَكَذَا مَالِكَ<sup>(44)</sup> - بِرْفُعِ الْمَالِ -. ذَكْرُهُ أَبُو الْحَسَنِ<sup>(45)</sup> فِي الْمُسَائِلِ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُمْ قَالُوا: حَسْبِيِّ بِكَذَا، فَأَدْخَلُوا عَلَيْهَا الْجَارَ. ذَكْرُهُ أَبُو الْحَسَنِ أَيْضًا.

الخَامِسُ: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: كَذَا كَذَا دِرْهَمًا، مَعَ أَنَّهُمْ لَا يُرِكِبُونَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ، فَمَا طَنَّكَ بِأَرْبَعَةِ؟! فَلَوْلَا أَنَّ «كَذَا» قَدْ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ السَّيِّءِ الْوَاحِدِ؛ لَمْ يَصِحَّ<sup>(46)</sup> ذَلِكَ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوِيْنِ إِلَى أَنَّ «الْكَافَ» وَ«ذَا»<sup>(47)</sup> كَلِمَتَانِ بِاقِيَتَانِ عَلَى أَصْلِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَرْكِيبٍ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا عَلَى أَفْوَالِهِمَا:

أَحَدُهَا: أَنَّ «الْكَافَ» حَرْفٌ تَشْبِيهٌ، وَأَنَّ مَعْنَى التَّشْبِيهِ بَاقٍ، وَهَذَا ظَاهِرٌ قَوْلِ سِيبَوْيَه<sup>(48)</sup> وَالْخَلِيل<sup>(49)</sup>، وَصَرِيحٌ قَوْلُ الصَّفَارِ<sup>(50)</sup>.

بَيَانُ الْأَوَّلِ: أَنَّ سِيبَوْيَه قَالَ: «صَارَ ذَاهِبًا بِمَتْزِلَةِ التَّنْوينِ»؛ [إِنَّ الْمُجْرُورَ بِمَتْزِلَةِ التَّنْوينِ]<sup>(51)</sup>، وَقَالَ الْخَلِيلُ: «كَانُوكُمْ قَالُوا لَهُ<sup>(53)</sup> كَالْعَدَدِ دِرْهَمًا، فَهَذَا تَمْثِيلٌ وَإِنْ لَمْ يُنَكِّلْمِ بِهِ، وَإِنَّمَا تَحِيَّءُ «الْكَافَ» لِلتَّشْبِيهِ، فَتَصِيرُ وَمَا بَعْدَهَا<sup>(54)</sup> بِمَتْزِلَةِ السَّيِّئِ الْوَاحِدِ<sup>(55)</sup>» انتَهَى.

وَبَيَانُ الثَّانِي: أَنَّ الصَّفَارَ مَا رَدَ عَلَى مَنْ جَوَّزَ: كَذَا دِرْهَمٌ -بِالْخُفْضِ-، بِأَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارةِ لَا تُضَافُ؛ اعْتَرَضَ<sup>(57)</sup> عَلَى تَفْسِيهِ بِأَنَّ مَعْنَى «الْكَافِ» وَالْإِشَارةِ قَدْ زَالَ، وَأَجَابَ: بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا بُدَّ أَنْ يُقَدِّرَ فِي نَفْسِهِ عَدَدًا مَا، وَجِينَيْزٌ يَقُولُ: لَهُ عَدَدٌ<sup>(58)</sup> مِثْلُ هَذَا الْعَدَدِ.

الثَّالِثُ: أَنَّ «الْكَافَ» اسْمٌ بِمَتْزِلَةِ «مِثْلٍ». قَالَهُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيع<sup>(59)</sup>. قَالَ: يَظْهُرُ لِي أَنَّ «الْكَافَ» اسْمٌ بِمَتْزِلَةِ «مِثْلٍ» فِي قَوْلِكَ: لِي مَثْلُهُ رَجُلًا. قَالَ: وَالْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ حَيْثُ يُكُونُ هُنَاكَ مُشَارٌ إِلَيْهِ يُسَاوِيهِ<sup>(60)</sup> مَا عِنْدَكَ فِي الْعَدَدِ، وَالْأَصْلُ: لَهُ عِنْدِي مِثْلٌ ذَا مِنَ الْعَدَدِ، ثُمَّ حَيْثُ بِنْ «رَجُلٍ» تَفْسِيرًا لِـ«مِثْلٍ»، كَمَا قَالُوا: مِثْلُكَ عَالِمًا.

الثَّالِثُ: أَنَّهَا اسْمٌ، وَلَكِنْ لَا مَعْنَى لِلتَّشْبِيهِ فِيهَا. قَالَهُ أَبُو طَالِبٍ الْعَبْدِي<sup>(61)</sup>. قَالَ: «الْكَافُ» فِي تَحْوِي: «لَهُ عِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا»<sup>(62)</sup>: اسْمٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْأَبْنَادِ، ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَى تَفْسِيهِ بِأَنَّ أَبَا عَلِيًّا<sup>(63)</sup> ذَكَرَ أَنَّ «الْكَافَ» إِنَّمَا تَكُونُ اسْمًا بِشَرْطَيْنِ؛ أَحَدِهِمَا: أَنْ يُكُونَ ذَلِكَ فِي الشِّعْرِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَتَعَيَّنَ الْمَوْضِعُ لِذَلِكَ.

كَمَا فِي قَوْلِ الْأَعْشَى<sup>(64)</sup>:

كَالْطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرَّبِيعُ وَالْفُتُولُ

أَتَتْهُونَ وَلَنْ يَهُى ذَوِي<sup>(65)</sup> شَطَطِي

أَرَادَ: مِثْلُ الطَّعْنِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ شِعْرٌ، وَ«يَهُى»: فِعْلٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، وَأَجَابَ: بِأَنَّ ذَلِكَ فِي «الْكَافِ» الْمُفِيدَةِ لِلتَّشْبِيهِ، وَهِيَ فِي «كَذَا» إِنَّمَا جَاءَتْ كَالْمُرْكَبَةِ مَعَ «ذَا»، بِدَلِيلٍ أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ تَسْقُطُ فَتُرَكَبُ مَعَ مِثْلِهَا، وَإِذَا كَانَ كَذِلِكَ وَفَارَقْتُهَا لَمْ يَمْتَنِعْ<sup>(66)</sup> أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً بِالْأَبْنَادِ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّهَا مُحْتَمَلَةٌ لِلْحَرْفِيَّةِ وَالْأَسْمَيَّةِ<sup>(67)</sup>. قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(68)</sup> فِي شَرْحِ الْإِيْضَاحِ: قَالَ: إِذَا قِيلَ: لَهُ عِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا، فَ«كَذَا» فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمُبْتَدَأِ مَحْدُوفِ، أَيْ: شَيْءٌ كَالْعَدَدِ، أَوِ «الْكَافُ»: اسْمٌ مُبْتَدَأٌ كَ «مِثْلٍ». قَالَ: وَإِذَا جَعَلْتِ «الْكَافُ» حَرْفًا: لَمْ يُحْتَجْ إِلَى

أن تتعلق بشيء؛ لأن التركيب غير حكمها كما في «كأن»؛ فإنها قبل أن تتقدم كانت متعلقةً بمخدوف، وهي الآن غير متعلقة ب شيء.

**الخامس:** أن «الكاف» حرف زائد، وهو قول ابن عصفور<sup>(69)</sup>. قال: لا معنى للتشبيه في هذا الكلام، فـ«الكاف» زائدة كريادتها في قوله: **فُلَانْ كَنِيَّةٌ** <sup>(70)</sup> الهيبة، أي: ذو الهيئة، إلا أنها زائدة لازمة، كلزوم «ما» في [اثرا ما]<sup>(71)</sup>، وـ«ذا»: مجرورة بالجار الزائد<sup>(72)</sup>، كانجرار «أي» بـ«الكاف» الزائدة، في قوله تعالى: **وَكَأْيَنْ مِنْ قَرْيَةٍ** [الطلاق: 8]، إلا ترى أن معناها كمعنى «كم» وليس فيها معنى تشبيه<sup>(73)</sup>? وإذا ثبت أنها زائدة؛ لم تكن متعلقة بشيء.

وليس ما قاله بالزم: لأن لا نسلم أن عدم معنى التشبيه هنا كريادة «الكاف»، بل بما ذكرنا من تركيبها مع «ذا»، وأنه صار للمجموع بالتركيب معنى آخر، وقد أقمنا الدليل عليه فيما مضى، ثم دعوى التركيب وإن كانت كدعوى الريادة في أنها خلاف الأصل، لكنها أقرب، فكان اعتبارها أولى.

**الفصل الثاني:** في كيفية اللفظ بها وتميزها<sup>(74)</sup>.  
**أما اللفظ بها:** فالسموع في المكتفي بها عن<sup>(75)</sup> غير عدد: الإفراد والعلف، نحو: مررت بمكان كذا، أو بمكان كذا وكذا، وفي المكتفي بها عن<sup>(76)</sup> عدد: العطف لا غير، وكذا مثلكما سببوبه والأخفش والأئمة، وقال الشاعر:

عِدَ النَّفَسَ نُعْمَى<sup>(77)</sup> بَعْدَ بُوْسَالَكْ ذَاكِرًا  
 كَذَا وَكَذَا لُطْفًا<sup>(78)</sup> بِهِ نُسِيَ الْجَهْدُ  
 وَمِمَّنْ صَرَحَ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: كَذَا دِرْهَمًا<sup>(79)</sup>، وَلَا كَذَا دِرْهَمًا: ابْنُ خَرُوفٍ<sup>(80)</sup>،  
 وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ<sup>(81)</sup> أَنَّ ذَلِكَ مَسْمُوعٌ، وَلِكِنَّهُ قَلِيلٌ، وَسَيَأْتِي نَقْلُ كَلَامِهِمَا بَعْدٌ.

وأما اللفظ بتميزها: ففيه ثلاثة أقوال:  
**أحددها:** أنه منصوب أبداً، وهذا قول الصفار<sup>(82)</sup>، وهو الصواب<sup>(83)</sup> بدليلين:  
**أحددهما:** أنه المسموع؛ كقوله<sup>(84)</sup>: «كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِيَ الْجَهْدُ».

**والثاني:** القياس، وذلك من وجوه:  
**أحددها:** أن الخفظ إما بـ«الكاف» على أنها حرف جر، أو على أنها اسم مضاف، أو بإضافة «ذا»، ولا سبيل إلى شيء من ذلك؛ لأن «ذا» معمولة لـ«الكاف»، وحرف الجر لا يخوض شيئاً، والإسم لا يضاف مرتين، ومن ثم وجوب نصب التمييز في نحو: «ما في السماء

مَوْضِعُ<sup>(85)</sup> قَدْرِ رَاحَةِ سَحَابَةِ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ لَا تُضَافُ؛ لِأَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِلتَّعْرِيفِ، وَالْتَّمَيِّزُ كِرَةً، وَالْفَاعِدَةُ: أَنْ تُضَافَ النِّكَرَةُ لِلمَعْرِفَةِ لَا لِالْعَكْسِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ «الْكَافَ» لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى «ذَا» وَصِيرَتَا كِنَائِيَّةً عَنِ الْعَدَدِ؛ صَارَا لِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ «يَزِيدَ» إِذَا سُعِيَ بِهِ، وَ«يَزِيدُ» وَمَثَلُهُ إِذَا سُعِيَ بِهِ لَا تَجُوزُ إِضَافَتُهُ؛ لِأَنَّهُ مَحْكُىٌ، وَالْمَحْكُى لَا يُضَافُ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْكَلِمَةَ أَشْهَدَتْ بِالتَّرْكِيبِ «أَحَدَ عَشَرَ» وَأَخْوَاهَا<sup>(87)</sup>، وَذَلِكَ لَا يُضَافُ؛ كَرَاهَةُ الطُّولِ، فَكَذِلِكَ هَذَا.

**القول الثاني:** أَنَّ جَائِزَ الْخَفْضِ بِشَرْطِ<sup>(88)</sup> أَنْ لَا يَكُونَ تَكْرَارًا وَلَا عَطْفًا، فَتَقُولُ: كَذَا دِرْهَمٍ، وَكَذَا أَثْوَابٍ، وَلَا تَقُولُ: [كَذَا دِرْهَمٍ، وَلَا]<sup>(89)</sup>: كَذَا وَكَذَا دِرْهَمٍ. قَالَهُ الْكُوْفِيُّونَ<sup>(90)</sup> وَمَنْ وَافَقَهُمْ.

وَشَهِيْهُمْ فِي ذَلِكَ: حَمْلُ كِنَائِيَّةِ الْعَدَدِ عَلَى صَرِيحِهِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا يُرُدُّ هَذَا الْقِيَاسَ.

وَقَالَ ابْنُ أَيَّازٍ<sup>(91)</sup>: يَجُوزُ الْجَرُّ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَخْدِهِمَا: إِجْرَاءً «كَذَا» مُجْرِي [كَم]<sup>(92)</sup> الْخَبِيرَةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْكَلِمَتَيْنِ رَجِبَتَا وَصَارَتَا كَلِمَةً وَاحِدَةً بِمَعْنَى<sup>(93)</sup>، فَالْمُضَافُ: الْمَجْمُوعُ لَا اسْمُ الْإِشَارَةِ فَقَطْ، وَالْمَحْذُورُ<sup>(94)</sup> إِنَّمَا يَلْزَمُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُضَافَ اسْمُ الْإِشَارَةِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ جَائِزُ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ، وَهَذَا حَطَّاً أَيْضًا، [لِأَنَّهُ]<sup>(95)</sup> غَيْرُ مَسْمُوعٍ، وَلَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ؛ فَإِنَّ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا مِنْ بَابِ: خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا<sup>(96)</sup>، لَا مِنْ بَابِ: رِطْلٌ زَيْتًا. فَاقْتَهَنَهُ.

**الفصل الثالث:** في إِعْرَاها.

وَيَظْهِرُ أَنَّهُ مَبْيَنٌ عَلَى الْخِلَافِ فِي حَقِيقَتِهَا، فَإِذَا قِيلَ: لَهُ عِنْدِي كَذَا وَكَذَا<sup>(97)</sup> دِرْهَمًا. فَإِنْ قِيلَ بِالتَّرْكِيبِ: فَمَجْمُوعُ «كَذَا» مُبْتَدَأ، خَبِيرٌ: الْجَارُ وَالْمُجْرُورُ، وَالظَّرفُ: مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَالظَّرفُ يَعْمَلُ فِي الظَّرفِ إِذَا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُورٍ؛ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعٌ مَا يَعْمَلُ، نَحْوُ: أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ.

وَإِنْ قِيلَ: لَا تَرْكِيبَ:

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ<sup>(98)</sup> «الْكَافَ» اسْمٌ؛ فَهِيَ الْمُبْتَدَأ.

وَإِنْ قِيلَ: حَرْفٌ؛ فَالْجَارُ وَالْمُجْرُورُ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُورٍ<sup>(99)</sup>، أَيْ: لَهُ عِنْدِي عَدَدٌ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا.

وَقَالَ رُكْنُ<sup>(100)</sup> الْدِّينُ الْإِسْتَرِيَّا ذِي<sup>(101)</sup> فِي شِرْحِ كَافِيَّةِ أَبْنِ الْحَاجِبِ: «الْغَالِبُ فِي تَمْيِيزِ «كَذَا» أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا لِأَهْمَانِهِ بِمَنْزِلَةِ: «مَلُوْهٌ» فِي قَوْلِكَ: لِي مَلُوْهٌ عَسْلًا، وَيَجُوزُ كَوْنُهُ مَجْرُورًا بِإِضَاضَةِ «كَذَا» إِلَيْهِ، عَلَى تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةً ثَلَاثَ<sup>(102)</sup> وَمِائَةً، وَأَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، فَإِذَا قِيلَ: لَهُ عِنْدِي كَذَا دِرْهَمٌ، فَ«لَهُ»: خَبِيرٌ مُقْدَمٌ، وَدِرْهَمٌ: مُبْتَدَأٌ مُؤْخَرٌ، وَ«كَذَا»: حَالٌ هَكَذَا قَالُوا، وَفِيهِ نَظَرٌ!

وَالْأَوَّلُ عِنْدِي: أَنْ يَكُونَ «كَذَا» مُبْتَدَأً، وَدِرْهَمٌ: بَدَلاً أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، وَلَهُ: خَبِيرٌ<sup>(103)</sup>، وَعِنْدِي: طَرَفٌ لَهُ انتِهَا.

وَقَدْ مَضَى أَنَّ الصَّحِيحَ امْتِنَاعُ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ.  
الفَصْلُ الرَّابِعُ: فِي بَيَانِ مَعْنَاهَا عِنْدَ النَّحْوَيْنِ.

وَفِي ذَلِكَ أَقْوَالُ:

أَحَدُهَا: لِابْنِ مَالِكٍ؛ وَهُوَ: أَهْمَانِهِ لِلتَّكْثِيرِ بِمَنْزِلَةِ «كَمْ» الْخَبِيرَةِ<sup>(104)</sup>، وَتَابِعُهُ عَلَى ذَلِكَ ابْنُهُ<sup>(105)</sup> فِي شِرْحِهِ لِخُلَاصَتِهِ<sup>(106)</sup>، وَمُفْتَضَى قَوْلِهِمَا هَذَا: أَهْمَانِهِ لَا يَكُنُّ لَهَا عَمَّا نَقَصَ عَنِ الْأَحَدِ عَشَرَ؛ لِأَنَّهُ عَدَد<sup>(107)</sup> قَلِيلٌ.

الثَّانِي: أَهْمَانِهِ لِلْعَدَدِ مُطْلَقًا، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، وَهُوَ قَوْلُ سِيبَوِيَّهِ وَالْخَلِيلِ وَمَنْ تَابَعَهُمَا، وَاخْتَارَهُ أَبْنُ خَرْوَفٍ، وَمِنْ نَقْلِ ذَلِكَ عَنْ سِيبَوِيَّهِ الْأَسْتَاذُ أَبُو بَكْرِ بْنِ طَاهِرٍ<sup>(108)</sup>، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِهِ: فَإِنَّهُ قَالَ: «هَذَا بَابُ مَا جَرَى مَجْرِي «كَمْ» فِي الإِسْتَفْهَامِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَهُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا<sup>(109)</sup>، وَهُوَ مُمِهِّمٌ فِي الْأَسْيَاءِ بِمَنْزِلَةِ «كَمْ»، وَهُوَ<sup>(110)</sup> كِتَابَةُ لِلْعَدَدِ، صَارَ «ذَا»<sup>(111)</sup> بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ، وَقَالَ الْخَلِيلُ: «كَأَهْمُمْ قَالُوا: لَهُ كَالْعَدَدِ دِرْهَمًا».

الثَّالِثُ: أَهْمَانِهِ تُنْزَلُ مَنْزِلَةً مَا اسْتَعْمَلَتِ اسْتِعْمَالَهُ مِنَ الْأَعْدَادِ الصَّرِيقَةِ.

فَيُقَالُ: لَهُ كَذَا دَرَاهِمَ، [فَيَكُونُ لِلثَّلَاثَةِ فَمَا فَوْقَهَا إِلَى الْعَشَرَةِ].

وَكَذَا كَذَا دِرْهَمًا<sup>(112)</sup>، فَيَكُونُ لِلْأَحَدِ عَشَرَ فَمَا فَوْقَهَا إِلَى التِّسْعَةِ عَشَرَ.

وَكَذَا دِرْهَمًا، فَيَكُونُ لِلْعِشْرِينَ وَأَخْوَاتِهِ مِنَ الْعُقُودِ<sup>(113)</sup> إِلَى التِّسْعِينَ.

وَكَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا، فَيَكُونُ<sup>(114)</sup> لِلْأَحَدِ وَعِشْرِينَ وَمَا فَوْقَهَا مِنَ الْأَعْدَادِ الْمُتَعَاطِفَةِ إِلَى التِّسْعَةِ وَالْتِسْعِينَ.

وَكَذَا دِرْهَمٍ؛ فَيَكُونُ<sup>(115)</sup> لِلْمِائَةِ وَالْأَلْفِ وَمَا فَوْقَهُمَا.

فَإِذَا أَقْرَ [مُقْرِنٌ]<sup>(116)</sup> بِكَلَامِ فِيهِ «كَذَا»؛ أَلْرَمَنَاهُ بِالْمُتَيَّقِنِ؛ وَهُوَ أَوَّلُ مَرْتَبَةٍ مِنَ الْمَرَاتِبِ الْمُشْرُوَّحةِ، وَخَلَقَنَاهُ<sup>(117)</sup> فِي الْبَاقِي. وَهَذَا<sup>(118)</sup> قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ، وَتَبِعُهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُ مُعْطِي<sup>(119)</sup> فِي فُصُولِهِ.

الرَّابِعُ: أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَالُوا، إِلَّا فِي مَسْأَلَتِي<sup>(120)</sup> الْإِضَافَةِ؛ فَإِنَّهُمَا مُمْتَنِعَتَانِ؛ لِمَا قَدَّمْنَا مِنَ التَّعْلِيلِ. وَإِنْ أَرْدَتِ الْعَدَدَ الْقَلِيلَ أَوِ الْمَائِةَ أَوِ الْأَلْفَ أَوِ مَا فَوْقُهُمَا؛ فَقُلْتَ: كَذَا مِنَ الدَّارَاهِمِ.

وَيَتَعَدَّ<sup>(121)</sup> عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الْقَوْلِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَدَدِ الْقَلِيلِ وَالْمَائِةِ وَالْأَلْفِ؛ لِأَنَّ «مِنْ» إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْعَدَدِ الْمُجْمُوعِ الْمُعْرَفِ، تَقُولُ: عِشْرُونَ مِنَ الدَّارَاهِمِ، وَلَا يَجُوزُ: عِشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ، وَلَا: عِشْرُونَ مِنْ دَارَاهِمَ. وَهَذَا قَوْلُ الْمُبَرِّدِ<sup>(122)</sup> وَالْأَخْفَشِ وَابْنِ كَيْسَانَ<sup>(123)</sup> وَالسَّيِّرَا فِي<sup>(124)</sup>، وَبِهِ قَالَ الشَّلَوْيُونُ<sup>(125)</sup> وَابْنُ عَصْفُورِ الْصَّفارُ، وَالَّذِي جَرَأَهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِدَلِيلِهِ: أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ السَّيِّدِ<sup>(126)</sup>، فَإِنَّهُ<sup>(127)</sup> حَكَى اتِّفَاقَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي جَوَازِ الْحَفْضِ، نَحْوُ: كَذَا دِرْهَمٍ، وَكَذَا دَارَاهِمَ، فَالْبَصْرِيُّونَ<sup>(128)</sup> يَمْنَعُونَ وَالْكُوفِيُّونَ يُجِيزُونَ<sup>(129)</sup>.

وَفِي كَلَامِ أَبِي الْبَقَاءِ فِي شَرِحِ الْإِبْصَارِ مَا هُوَ أَبْلَغُ مِنْ هَذَا؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «ذَهَبَ مُغْظُومُ النَّحْوِيَّينَ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ إِلَى أَنَّ مَنْ قَالَ: لَهُ كَذَا دِرْهَمًا؛ لِزِمَّةٍ عِشْرُونَ دِرْهَمًا؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُكَرِّرِ الْعَدَدَ وَلَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ وَلَمْ تُضْفِهِ<sup>(130)</sup> لِتَمْيِيزِهِ، فَحُمِّلَ عَلَى أَقْلِ عَدَدِ حَالَهُ ذَلِكَ<sup>(131)</sup>، فَإِنْ جَرِّتَ<sup>(132)</sup> الْدِرْهَمَ، فَقَدْ حَمَلَهُ النَّحْوِيُّونَ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ عَلَى مِائَةِ<sup>(133)</sup> اِنْتَهَى. فَقَدْ نَقَلَ<sup>(134)</sup> الْجَرَعَ عَنِ النَّحْوِيَّينَ، وَنَقَلَ إِجْرَاءً «كَذَا» مُجْرِي الْعَدَدِ الصَّرِيحِ فِي حَالَةِ تَصْبِي التَّمْيِيزِ عَنْ مُعْظَمِ النَّحْوِيَّينَ.

الْخَامِسُ: أَنَّ الْأَمْرَ<sup>(135)</sup> كَمَا قَالَ الْكُوفِيُّونَ فِي: «كَذَا كَذَا دِرْهَمًا»، وَفِي: «كَذَا دِرْهَمِهِ». قَالَهُ<sup>(136)</sup> الْأَسْتَاذُ أَبُو بَكْرِ بْنُ طَاهِرٍ فَهَذَا مَا بَلَغَنَا مِنَ الْأَقْوَالِ.

فَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ؛ فَكَانَ<sup>(137)</sup> الْذِي دَعَاهُ<sup>(138)</sup> إِلَيْهِ أَنَّ سِيلَوَيْهِ شَهَّهَا بِـ«كُمْ» الْإِسْتِهْمَامِيَّةِ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْأَحَدِ عَشَرَ وَأَخْوَاهُمَا. وَلَيْسَ هَذَا بِسَيِّئٍ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا شُهِّدَتْ بِهَا فِي تَصْبِي التَّمْيِيزِ لَا فِي الْمُعْنَى<sup>(139)</sup>، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلإِسْتِهْمَامِ كَمَا أَنَّ «كُمْ» لِلإِسْتِهْمَامِ؟ ثُمَّ إِنَّ «كُمْ» فِي نَفْسِهَا<sup>(140)</sup> بِمَنْزِلَةِ الْأَحَدِ عَشَرَ، وَلَا تَخَصُّ بِالْعَدَدِ الْكَثِيرِ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ: كُمْ عَبْدًا مَلَكْتَ؟ فَيَصِحُّ الْجَوَابُ<sup>(141)</sup> بِالْوَاحِدِ فَمَا فَوْقُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ سِيبَوِيَهُ وَالْمُحَقِّقِينَ: فَوَجْهُهُ: أَنَّهَا كَلِمَةٌ مُهْمَمَةٌ، [كَمَا أَنَّ «كَمْ» كَلِمَةٌ مُهْمَمَةٌ]<sup>(142)</sup>، فَكَمَا (143) أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ (144): كَمْ كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ، وَكَمْ وَكَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لَمْ يَقْتَضِ مُسَاوَاةً مَا (145) شَاهِدَتْهُ مِنَ الْعَدْدِ الصَّرِيحِ، فَكَذَلِكَ «كَذَا».

وَأَمَّا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ وَمَنْ وَافَقَهُمْ: فَمَرْدُودٌ مِنْ جِهَاتِ:  
أَحَدِهَا: أَنَّهُ قَوْلٌ بِلَا دَلِيلٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدٌ قِيَاسٌ فِي الْلُّغَةِ. وَذَكَرَ ابْنُ أَيَّازٍ<sup>(146)</sup> أَنَّ السَّبْتَيِّ<sup>(147)</sup> ذَكَرَ فِي تَعْلِيقِهِ أَنَّ أَبَا الْفَتْحِ<sup>(148)</sup> سَأَلَ أَبَا عَلَيٍّ [عَنْ قَوْلِيْمُ]<sup>(149)</sup>: أَنَّ «كَذَا كَذَا كَذَا دِرْهَمًا» يُحْمَلُ عَلَى أَحَدِ عَشَرِ دِرْهَمًا، وَ«كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا» [يُحْمَلُ]<sup>(150)</sup> عَلَى أَحَدِ وَعِشْرِينَ، وَ«كَذَا دِرْهَمٌ» يُحْمَلُ عَلَى مِائَةِ، وَكَذَا<sup>(151)</sup> وَكَذَا كَذَا دِرْهَمًا عَلَى مِائَةٍ وَأَحَدِ عَشَرِ دِرْهَمًا، فَقَالَ أَبُو عَلَيٍّ: هَذَا مِنْ اسْتِخْرَاجِ الْفُقَهَاءِ، وَلَيْسَ هُوَ فِي التَّحْوُ، إِنَّمَا «كَذَا» بِمُتْبَلَّةِ عَدَدِ مُؤْنَنِ، وَالْجَرِ حَطًا.

الثَّانِي: أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا، فَقَالَ ابْنُ خَرُوفٍ: إِنَّ الْعَربَ لَمْ يَقُولُوا: كَذَا كَذَا دِرْهَمًا، وَلَا: كَذَا دِرْهَمًا، وَلَا: كَذَا دَرَاهِمٌ لَا<sup>(152)</sup> بِالْإِضَافَةِ وَلَا بِالنَّصْبِ، وَعَلَى هَذَا فَالْحُكْمُ عَلَى هَذِهِ الْأَلْفَاظِ بِمَا ذَكَرُوا بَاطِلٍ<sup>(153)</sup>: لِأَنَّهُ حُكْمٌ عَلَى مَا لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ، فَأَيْنَ مَعْنَاهُ؟! وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي السَّبْتَيِّل: «وَقَالَ رُوُودٌ<sup>(154)</sup> «كَذَا» مُفْرَدًا وَمُكَرَّرًا بِلَا وَأَوْ»<sup>(155)</sup>، فَأَثَبَتَ رُوُودَ هَذِئِينَ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَالْمُثْبِتُ مُقْدَمٌ عَلَى التَّنَافِيِّ.

وَلِكِنْ لَمَّا قَلَّ اسْتِعْمَالُ هَذِئِينَ مَعَ أَنَّ الْحَاجَةَ الَّتِي<sup>(156)</sup> دَعَتْ إِلَى الْكِتَابَةِ [عَنِ الْعَدَدِ<sup>(157)</sup> الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ دَاعِيَةٌ<sup>(158)</sup>] إِلَى الْكِتَابَةِ<sup>(159)</sup> عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْدَادِ: ذَلِكَ<sup>(160)</sup> عَلَى أَنَّ قَوْلَكَ: كَذَا وَكَذَا لَا يَخْتَصُ بِالْعَدَدِ الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ.  
وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ سَمِعَ: أَمَا بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا وَجَدُّهُ<sup>(161)</sup>؛ وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَمْ يُرَدْ هَرَا مَعْطُوفٌ وَمَعْطُوفٌ عَلَيْهِ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّ<sup>(162)</sup> مُوَافِقَةُ الْعَدَدِ الْمُهْمِمِ لِلْعَدَدِ الصَّرِيحِ فِي طَرِيقَتِهِ فِي التَّمْيِيزِ وَغَيْرِهِ لَا يَقْتَضِي تَسَاوِيَهُمَا فِي الْمُعْنَى، بِدَلِيلٍ «كَمْ» الْإِسْتِفَهَامِيَّةِ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ: كَمْ دِرْهَمًا<sup>(163)</sup> لَكَ؟ وَتَقُولُ: كَمْ وَكَمْ دِرْهَمًا لَكَ؟ أَوْ تُسْقِطُ الْوَأَوْ، فَتُجَابُ<sup>(164)</sup> بِجَمِيعِ الْأَعْدَادِ فِي كُلِّ مِنْ هَذِهِ الصُّورِ.

الخَامِسُ: أَنَّ إِجَارَةً: كَذَا دِرْهَمٍ، وَكَذَا دَرَاهِمٍ<sup>(165)</sup>، بَاطِلٌ بِمَا قَدَّمْنَاهُ<sup>(166)</sup>. وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ حُفِضَ بِالْإِضَافَةِ، وَأَنَّ مَعْنَى الإِشَارَةِ قَدْ زَالَ. وَأَجَابَ الصَّفَّارُ<sup>(167)</sup>: بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِ«كَذَا» لَا بُدَّ أَنْ يُقَدِّرَ فِي نَفْسِهِ عَدَدًا مَا، وَحِينَئِذٍ يَقُولُ<sup>(168)</sup>: لَهُ عَدَدٌ مِثْلُ هَذَا، أَيْ: مِثْلُ هَذَا الْمُرْكَبِ

أو المُعْطَوْفِ، وَفِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ! وَهُوَ مَبْنِيٌ عَلَى مَا ادَّعَاهُ مِنْ عَدَمٍ<sup>(169)</sup> التَّرْكِيبِ، وَأَنَّ مَعْنَى التَّشِيهِ بَاقٍ! وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا.

وَأَمَّا قَوْلُ أَيِّ بَكْرٍ<sup>(170)</sup> فَحُجَّتْهُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْغَرَبِ: مَرَزْتُ بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، وَبِدَارٍ كَذَا، وَلَمْ يُسْمَعْ مِثْلُ: مَرَزْتُ بِمَكَانٍ كَذَا كَذَا<sup>(171)</sup>، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ زَائِدًا<sup>(172)</sup> عَلَى الْعَدَدِ تَاسَبَ أَنْ يَكُونَ جَارِيًّا مَجْرِيًّا مَا يُوَافِقُهُ مِنَ الْأَعْدَادِ. وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ<sup>(173)</sup>؟

وَقَدْ جَوَزَ كَذَا دِرْهَمٍ بِالْخَفْضِ، عَلَى أَنْ يُرَادَ: مِائَةُ دِرْهَمٍ، مَعَ اعْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِي غَيْرِ الْعَدَدِ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْأَلْفَاظِ؟

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُبْرِدِ وَالْأَخْفَسِ وَمَنْ وَافَقُهُمَا: فَرَعَمَ الشَّلَوْبِينُ وَاصْحَّاحَبُهُ أَنَّهُ الْقِيَامُ، وَأَنَّهُ لَا يُنَافِي قَوْلَ سَبِيلَيْهِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ إِنَّهَا مُهْمَمَةٌ. مَعْنَاهُ: أَنَّ قَوْلَنَا: كَذَا كَذَا: مُهْمَمٌ<sup>(174)</sup> فِي الْأَحَدِ عَشَرَ وَالْتِسْعَةَ عَشَرَ وَمَا بَيْنَهُمَا، لَا أَنَّهُ<sup>(175)</sup> مُهْمَمٌ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَكَذِلِكَ يَقُولُونَ فِي الْبَاقِي.

#### الفَصْلُ الْخَامِسُ: فِيمَا يَلْرُمُ یَہَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ.

وَقَدْ اخْتَلَقَتِ<sup>(176)</sup> الْمُذَاهِبُ فِي ذَلِكَ.

فَأَمَّا<sup>(177)</sup> مَذَهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ<sup>(178)</sup> رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ<sup>(179)</sup>: فَفِي الْمُحَرَّرِ مَا مَعْنَاهُ: أَنَّهُ إِذَا أَفْرَدَ كَذَا أَوْ كَرَرَهَا بِالْعَطْفِ وَكَانَ التَّمْيِيزُ مَنْصُوبًا فِيهَا أَوْ مَرْفُوعًا: لَرْمَهُ دِرْهَمٌ. فَإِنْ عَطَفَ وَنَصَبَ أَوْ رَفَعَ<sup>(180)</sup>: فَكَذِلِكَ عِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ<sup>(181)</sup>، وَقَالَ التَّمِيمِيُّ<sup>(182)</sup>: دِرْهَمَانِ، وَقِيلَ: دِرْهَمٌ وَبَعْضُ آخَرَ، وَقِيلَ: دِرْهَمٌ مَعَ الرَّفْعِ، وَدِرْهَمَانٍ<sup>(183)</sup> مَعَ التَّصْبِ، وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِالْخَفْضِ<sup>(184)</sup>: فُلِّ تَفْسِيرُهُ بِدُونِ الدِّرْهَمِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ<sup>(185)</sup>: وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدِي إِذَا كَانَ يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ<sup>(186)</sup>، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهَا لَرْمَهُ دِرْهَمٌ فِي الْجَمِيعِ<sup>(187)</sup>.

وَأَمَّا مَذَهَبُ [الإِمام]<sup>(188)</sup> الشَّافِعِيِّ<sup>(189)</sup> رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: فَالْفُتُنْيَا عِنْدَهُمْ عَلَى أَنَّهُ يَلْرُمُهُ<sup>(190)</sup> مَعَ الْعَطْفِ وَالنَّصْبِ دِرْهَمَانِ، فَإِنْ رَفَعَ أَوْ جَرَّ: لَرْمَهُ دِرْهَمٌ، وَكَذَا إِنْ رَكَبَ أَوْ أَفْرَدَ، سَوَاءً رَفَعَ التَّمْيِيزَ أَوْ نَصَبَهُ أَوْ جَرَّهُ. وَنَقَلَ الْمُزْنِيُّ<sup>(191)</sup> عَنْهُ فِي: كَذَا كَذَا دِرْهَمًا<sup>(192)</sup>، أَنَّهُ يَلْرُمُهُ دِرْهَمَانِ، وَكَذَا يُرْوَى عَنْهُ فِي مَسَأَلَةِ الْعَطْفِ وَالنَّصْبِ.

وَأَمَّا مَذَهَبُ مَالِكٍ<sup>(193)</sup> رَحْمَةُ اللَّهُ تَعَالَى، فَفِي الْجَوَاهِيرِ لِابْنِ شَاسٍ<sup>(194)</sup> مَا مَعْنَاهُ: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: لَهُ عَلَيَّ كَذَا؛ فَهُوَ كَالثَّيْئِ. فَلَوْ قِيلَ: كَذَا دِرْهَمًا، فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ<sup>(195)</sup>: يَلْرُمُهُ



عشرون، وإن قال: كذا كذا درهما؛ لزمه أحد عشر، وإن عطف<sup>(196)</sup> فأخذ وعشرون. وقال سخنون<sup>(197)</sup>: ما أعرف هذا، فإن<sup>(198)</sup> كان هذا أقل ما يكون في اللغة بهذا اللفظ؛ فهو كما قالوه<sup>(199)</sup>. وكأن يقول: القول قول المقرب مع يمينه، وكذا<sup>(200)</sup> يقول في: كذا وكذا ديناراً ودرهماً، وعلى الأول: يجعل نصف الأحد والعشرين دنانير ونصفها داراهم<sup>(201)</sup> وأماماً مذهب أبي حنيفة<sup>(202)</sup> رحمة الله تعالى؛ فإنه مطابق<sup>(204)</sup> لقول الكوفيين، وفي الروضة<sup>(205)</sup> من كتيب عن جامع الكيساني عن أبي حنيفة: أنه يلزم في العطف أحد عشر كما في التركيب. والله تعالى<sup>(206)</sup> أعلم<sup>(207)</sup>.

قال مؤلمه رحمة الله تعالى: [فرأى من]<sup>(208)</sup> تأليفه بحمد الله وعونه في نصف ليلة سلخ<sup>(209)</sup> شعبان سنة اثنين وخمسين وسبعيناً<sup>(210)</sup>.

#### \* المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- 1- الأشباء والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكتوم، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1406هـ، 1985م.
- 2- الأعلام، خير الدين بن محمود الترکلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، 2002م.
- 3- إنباء الرواة على أنبياء النحو، علي بن يوسف القسطاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، (القاهرة- مصر)، مؤسسة الكتب الثقافية، (بيروت-لبنان)، الطبعة الأولى، 1406هـ، 1982م.
- 4- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت-لبنان، [د.ت].
- 5- بغية الوعاة في طبقات اللغويين وال نحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان- بيروت، [د.ت].
- 6- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، جمال الدين ابن مالك الطائي، تحقيق: محمد كامل برگات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ، 1967م.

- 7- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، حسن بن قاسم المزادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1428هـ، 2008م.
- 8- حاشية الشمسي على مغنى الليب، أحمد بن محمد الشمسي، مطبعة محمد أفندي مصطفى، [د.ت.].
- 9- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، راجعه: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الهند، الطبعة الثانية، 1392هـ، 1972م.
- 10- ديوان الأعشى الكبير (ميمنون بن قيس)، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، مصر، [د.ت.].
- 11- ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1403هـ، 1983م.
- 12- روضة القضاة وطريق النجاة، علي بن محمد أبو القاسم ابن السمناني، تحقيق: الدكتور صالح الدين الناهي، مؤسسة الرسالة (بيروت- لبنان)، دار الفرقان (عمان-الأردن)، الطبعة الثانية، 1404هـ، 1984م.
- 13- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي، حفظه: جماعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1405هـ، 1985م.
- 14- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد ابن سالم مخلوفي، اعترف به: عبد المحييد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ، 2003م.
- 15- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك، محمد بن محمد، بذر الدين ابن مالك الطائي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ، 2000م.
- 16- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ، 2001م.
- 17- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ

- 18- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النسائي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، [د.ت].
- 19- طبقات الحنابلة، محمد بن محمد بن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، [د.ت].
- 20- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد تقي الدين، المعروف به ابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1407هـ.
- 21- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، عبد الله بن شاس المالكي، دراسة وتحقيق: الدكتور حميد بن محمد لحمر، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ، 2003م.
- 22- الكتاب، عمرو بن عثمان، المعروف به سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخاني، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، 1408هـ، 1988م.
- 23- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل [معه: النكارة والفوائد السنوية على مشكل المحرر لمجده الدين ابن تيمية لابن مفلح]، عبد السلام بن عبد الله مجدد الدين ابن تيمية الحراني، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، [د.ت].
- 24- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الراري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، الطبعة الخامسة، 1420هـ، 1999م.
- 25- مختصر المتن [مطبوع مع «الأم» للشافعي]، إسماعيل بن يحيى المتن، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1410هـ، 1990م.
- 26- معجم المؤففين، عمر بن رضا كحاله، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، [د.ت].
- 27- مغنى الليب عن كتب الأعaries، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق- سوريا، الطبعة السادسة، 1985م.
- 28- منهاج الطالبين وعمدة المفتين، يحيى بن شرف التوسي، تحقيق: عوض قاسم أحمد عوض، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1425هـ، 2005م.

الهوامش:

(١) يُنظر: الدرر الكاملة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر القسقلاني، راجعه: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيتر أياد-البيض، الطبعة الثانية، 1392هـ، 1972م، 95-93/3.

المكتبة العصرية، لبنان-بيروت، (د.ت)، (70-68/2): البدر الطالع بمحاسن من بعد القرآن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت-لبنان، (د.ت)، (400-402/1): الأعلام، حيز الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملائين، الطبعة الخامسة عشر، 2002م، (147/4).

(2) الأشباء والخطائر في التّحو، عبد الرحمن بن أبي بكر خلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1406هـ، 1985م، (271 و مابعدها).

(3) هكذا في (ج)، وهي ديناجة من النّاسخ.

(4) سقطت من (ا).

(5) في (ب): «وصحابته». وفي (ج) و(د): «والله أجمعين».

(6) هو محمد بن يوسف بن علي، يُعرف بـ أبي حيّان الأندلسي، ولد سنة 554هـ، وتوفي سنة 745هـ، من مؤلفاته: البحر المحيط في التفسير، وارشاف الضرب من لسان العرب.

تُنظر ترجمته في: بُغية الوعاء، مرجع سابق، (1/280-285): الأعلام، مرجع سابق، (7/152): معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، (د.ت)، (130/12).

(7) في (أ): «وحَدَهَا»، وفي (ج) و(د): «وَحَدَهَا»، وما أثبتَ أعلاه أوضح في المعنى.

(8) في (د): «وَعَدَهَا».

(9) في (ج) و(د): «أورده». وكلاهما سائع في العربية.

(10) في (أ): «ولأنَّهَ مِمَّا أَجْعَمَ».

(11) هكذا في (ج). وفي (أ): «إلا الاطرابة (كذا) والشَّفَّبِ!». وفي (ب): «إلا على اضطرابٍ وتشغُّبٍ»، وفي (د): «إلا على الاضطراب والشَّفَّبِ».

(12) في (أ): «واسْتَحْرَثُ بِالْأَوَّلِ وَبَذَلِ الْفَاءِ».

(13) في (ج) قاليفة».

(14) الشدة: جدّ ذكاء الرائحة.

ينظر: مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الراري، تحقيق: يوسف السفيانى محمد، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، الطبعة الخامسة، 1420هـ، 1999م، (ص 163)، مادة (ش ذ ا).

(15) في (ج) و(د): «وعلى الله أتوكل» بدل «وهو حسبي ونعم المعين».

(16) في (ج) و(د) بعدها: «وهو حسبي ونعم الوكيل».

(17) في (د): «موردي».

(18) في (ج): «فهذة».

(19) أنسدة المصيف في معني الليب عن كتب الأغارب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكـر، دمشق-سوريا، الطبعة السادسة، 1985م، (ص 247)، ولم ينسبه.

(20) في (د): «فالسلفي».

(21) قال الشمسي: «الكاف: للشمي، وذا: للإشارة إلى ما تقدّم قبل هذا البيت. كذا قبل! ويختتم أن يكون المعنى: وأسلمني الرمان، فانا الآن مسلوب الطرب والأنس».

ينظر: خاشية الشمسي على معني الليب، أحمد بن محمد الشمسي، مطبعة محمد أفندي مصطفى، [د.ت].

(18/2)



(22) في (ج) و(د): «باقيا على حكمه».

(23) في (أ): «التشبيه».

(24) في (ب): « وإن كان يليه»!

(25) سقطت كلمة «عمرًا من (ج) و(د).

(26) في (ب): «كذلك! وهو غلط».

(27) النيت مطلع قصيدة يمدح بها سيف الدولة.

ينظر: ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت—لبنان، 1403هـ، 1983م، (ص 409).

(28) في (أ): «دين!»

(29) في (أ): «على».

(30) في (ج) و(د): «يدار كذلك غير مكرر».

(31) في (ب): «عن غير!»

(32) في (أ): « بذلك».

(33) في (د): «أبدا! والصواب: ما أتيت أعلى؛ لأن المتنبي صدور القول المذكور ابتداءً لا مطلاً».

(34) سقطت من «بـ» وهو انقال بصري وفي هذا الموضع: عالم التخرج، من غير الخالي لسقوطه بها!

(35) في (ب): «من سوء فيه».

(36) في (ب): «فقلت! وهو تصحيح».

(37) رواه البخاري في صحيحه (برقم: 6070)، ومسلم في صحيحه (برقم: 190).

(38) في فاتحة (أ): «قوله: وجده، الوجد: النقرة من الأرض يختفي فيها الماء».

(39) ثم فتح همزة: لدخول حرف الجر عليها.

ينظر: شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، قدّم له: الدكتور إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت—لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ، 2001م، (563/4).

(40) في (أ): «فإن! وهو غلط».

(41) هكذا في (ج). وفي (أ): «من قوله». وفي (ب): «نحو قوله».

(42) في (ب): «أو معه بـ أو بـ مثل الأواد».

(43) في (أ) و(ب): «ولا وجده بالواو بـ مثل الفاء».

(44) في (د): «كذا وكذا مالك دون إن قيلها».

(45) هو أبو الحسن سعيد بن مساعدة، الشهير بـ الأخشن الأوسط، توفي سنة 215هـ، من كتبه: معاني القرآن، والمسائل الكبير، والمسائل الصغيرة.

ينظر: بُغية الوعاء، مرجع سابق، (1) 591-590/1: مجمع المؤلفين، مرجع سابق، (231/4).

(46) في (ج) و(د): «لم يسع».

(47) في (ب): «وكذا! وهو غلط».

(48) في (ج) و(د) زيد «سيبوه» بـ «من». وهكذا في الرسالة كلها.

وسيبوهه هو عمرو بن عثمان بن قتيبة، أبو يشر، المعروف بـ سيبوهه، ومعناها: زائحة التفاح، نحو مثبورة، ولد سنة 148هـ، وتوفي سنة 180هـ، من تصنيفه: «الكتاب» في علم النحو.

ينظر: بُغية الوعاء، مرجع سابق، (2) 229-230: الأعلام، مرجع سابق، (5/5).

(49) هو الخطيب بن أَحْمَدَ بْنُ عَمْرُو، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَراهِيدِيِّ الْأَزْدِيُّ؛ مِنْ أَئِمَّةِ الْلُّغَةِ وَالْأَدَابِ، وَهُوَ وَاضِعُ عِلْمِ الْعَرَوْضِ، وُلِدَ سَنَةً 100هـ، وَتُوْقِيَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةً 170هـ؛ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: الْعَيْنُ، مَعَانِي الْحُرُوفِ، الْعَرَوْضُ. يُنْظَرُ: بُغْيَةُ الْوُعَاءِ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، (1/557-560). (314/2).

(50) هو قَاسِمُ بْنُ عَلَى الْبَطَلِيُّوْسِيُّ، الشَّيْرِبُ الصَّفَّارِ، مِنْ عُلَمَاءِ النَّحْوِ، تُوْقِيَ بَعْدَ 630هـ، مِنْ كُتُبِهِ: شَرْحُ كِتَابِ سَلِيْمَيْهِ.

يُنْظَرُ: الأَعْلَامُ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، (5/178).

(51) سَقَطَتْ مِنْ (د).

(52) الْكَتَابُ، عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، الْمُعْرُوفُ بِسَلِيْمَيْهِ، تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَارُونَ، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْقَاهِرَةُ- مَصْرُ، الطَّبِيعَةُ الثَّالِثَةُ، 1408هـ، 1988م، (2/170).

(53) «لَهُ» زِيَادَةٌ مِنْ (د).

(54) في (د): «فَيَصِيرُ بِمَا بَعْدِهَا!»

(55) في (ب): «شَيْءٌ وَاحِدٌ».

(56) المُصْدِرُ السَّابِقُ (2/171).

(57) في (ج) و(د): «تُمْ اعْتَرَضُ»، وَالصَّوَابُ مَا أَتَيْتَ أَعْلَادَ؛ لَئِنْ قَوْلَهُ: «اَعْتَرَضَ ... الْجَ» هُوَ جَوَابُ «لَمَّا».

(58) في (د): «لَهُ عِنْدِي عَدَدٌ».

(59) هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الإِشْبِيلِيُّ؛ إِمامُ النَّحْوِ فِي زَمَانِهِ، وُلِدَ سَنَةً 599هـ، وَتُوْقِيَ سَنَةً 688هـ، مِنْ كُتُبِهِ: شَرْحُ كِتَابِ سَلِيْمَيْهِ، وَشَرْحُ الْجَمْلِ، وَالْإِفْصَاحُ فِي شَرْحِ الْإِيْضَاحِ.

يُنْظَرُ: بُغْيَةُ الْوُعَاءِ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، (2/125-126). (191/4).

(60) في (د): «يُشَارِبُهُ»! وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنْ «يُسَاوِيهِ».

(61) في (ب): «الْعَبَّانِيُّ!»

وَأَبُو طَالِبٍ هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ بَقِيَّةِ الْعَبَّانِيِّ، أَحْدُ الْكَوَافِرِ وَالنُّحَاجَةِ الْمُشَاهِيرِ، تُوْقِيَ سَنَةً 406، مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ: شَرْحُ الْإِيْضَاحِ لِأَبِي عَلَى الْفَارَسِيِّ، وَشَرْحُ كِتَابِ الْجَرْمِيِّ.

يُنْظَرُ: بُغْيَةُ الْوُعَاءِ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، (1/298). (الأَعْلَامُ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، 174/1).

(62) هَكَذَا في (د).

(63) هو الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عَبْدِ الْغَفَارِ، الْفَارِسِيُّ الْأَصْلِيُّ، أَبُو عَلَيْهِ: أَحْدُ الْأَئِمَّةِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، وُلِدَ سَنَةً 288هـ، وَتُوْقِيَ سَنَةً 377هـ، مِنْ كُتُبِهِ: الْإِيْضَاحُ، وَالْتَّذَكِّرُ فِي عُلُومِ الْغَرْبَيَّةِ، وَالْحَجَّةُ فِي عَلَى الْقِرَاءَاتِ، وَالْإِغْفَالُ فِيمَا أَغْفَلَهُ الرَّجَاجُ مِنِ الْمَعَانِي.

يُنْظَرُ: إِنْبَاهُ الرُّوَاةِ عَلَى أَبْنَاءِ النُّحَاجَةِ، عَلَيْهِ بْنُ يُوسُفَ الْقَفْطَنِيُّ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ أَبْو الفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، دَارُ الْفِكْرِ الْأَفَاهِرِيَّةِ (الْأَفَاهِرِيَّةِ-مِصْنُون)، وَمُؤْسَسَةُ الْكُتُبِ الثَّقَافِيَّةِ، (بَيْرُوتُ-لُبْنَانُ)، الطَّبِيعَةُ الْأُولَى، 1406هـ، 1982م، (1/308).

الأَعْلَامُ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، (2/179-180).

(64) الْبَيْثُ منْ مُعَلَّقَاتِهِ الشَّيْرِبِ.

يُنْظَرُ: دِيْوَانُ الْأَعْشَى الْكَبِيرِ (مَيْمُونُ بْنُ قَيْسِيِّ)، شَرْحُ وَتَعْلِيقُ الدُّكُورِ مُحَمَّدِ حُسَيْنِ، مَكْتَبَةُ الْأَدَابِ، الْمُطَبَّعَةُ الْمُؤْدِجَةُ، مَصْرُ، [د.ت.]، (ص. 63).

وَرِوَايَةُ الْبَيْوَانِ: «هَلْ تَنْهَيُونَ وَلَا يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ».

(٦٥) في (أ): «ذِي».

(٦٦) هكذا في (د). وفي غيرها: «تمتنع».

(٦٧) في (ج) و(د): «للحُرْفَيَّةِ والظُّرْفَيَّةِ والإِسْمَيَّةِ».

(٦٨) عبد الله بن الحسين العسكري البغدادي، أبو البقاء، عالم مشارك في علوم كثيرة، ولد سنة ٥٣٨هـ، وتوفي سنة ٦١٦هـ، من مؤلفاته: *الطباب في علی البناء والإغراط*، وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإغراب والقراءات في جميع القرآن، وشرح الإيضاح للفارسي.

ينظر: إثبات الرواية، مرجع سابق، (١١٦-١١٧)، (٢): الأعلام، مرجع سابق، (٨٠/٤).

(٦٩) علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي، الشهير ابن عصُّور، إمام العربية بالأندلس في زمانه، ولد سنة ٥٩٧هـ، وتوفي سنة ٦٦٩هـ، من مؤلفاته: *المعنى في علم التصريف*، وشرح الجمل.

ينظر: *بُعْدُ الْوُعَاءِ*، مرجع سابق، (٢١٠/٢)، (٢): الأعلام، مرجع سابق، (٢٧-٢٨).

(٧٠) في (أ) و(ب): «كذا!»

(٧١) هكذا في السخ الحطيئة جمِيعاً، ولم آتَيَنَّ وجْهَهَا!

(٧٢) في (أ) و(ج) و(د): «الرأيَّةِ»!

(٧٣) في (ج) و(د): «ولَيْسَ فِيهَا تَشْبِيهٌ».

(٧٤) في (ب) و(ج): «وَتَبَيَّنَهَا».

(٧٥) في (أ) و(ب): «من».

(٧٦) في (أ) و(ب): «من».

(٧٧) في (أ) و(ب) ضبط: «تعنى» بفتح النون.

قال الشمسي في حاشيته على مجيء الليب، (١٨): في الصحاح: *التعنة والضياع والئنة*: ما أنعم الله به عليك، وكذا التعنى، وإن فتحت النون: مدحت، فقلت: النعمة.

(٧٨) في (ب): «لقطًا!! وفُو حطاً».

(٧٩) سقطت من (د).

(٨٠) علي بن محمد بن علي الحضرمي، يكتفي: أبا الحسن، عالم بالعربية، ولد سنة ٥٢٤هـ، وتوفي سنة ٦٠٩هـ، من مؤلفاته: *تفريح الأناب في شرح عوامض الكتاب*، وشرح العمل للرجاحي.

ينظر: إثبات الرواية، مرجع سابق، (١٩٣-١٩٢)، (٤): الأعلام، مرجع سابق، (٣٣٠).

(٨١) هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، يكتفي: أبا عبد الله، ويتأثر: جمال الدين، أحد الآباء في علوم العربية، ولد سنة ٦٠٠هـ، توفي سنة ٦٧٢هـ، من كتبه: *الألفية في النحو*، و*تسهيل الموارد*، و*الكافحة الشافية*، و*لأميمة الأفعال*.

ينظر: الأعلام، مرجع سابق، (٦/٢)، (٢٣٣).

(٨٢) في (ب) و(ج): «وَهُوَ قَوْلٌ صٌ»، كأنه رمز للصغار بهذا الرمز. وفي (د): «وَهُوَ قَوْلٌ سٌ»، وهو رمز لسيبوته.

(٨٣) في (أ): «وَهُوَ صَوَابٌ» بِلَا «أَلٍ».

(٨٤) في (أ) و(ب): «لِقَوْلٍ».

(٨٥) في (أ) و(ب): «مَوْضِعٌ قَدْرٌ» بِرِتَادَةِ كَلْمَةِ «مَوْضِعٌ».

(٨٦) في (ب): «كَذَلِكَ!» وفي (أ) و(ج): «كذا».

(٨٧) في (ب) و(ج): «وَأَخْواتِهِ».

- (88) في (ج): «بِشَرْطَيْنِ»، وَلَبَا وَجْهُ يَصِحُّ.
- (89) سَقَطَتْ مِنْ (أ). وَتَقْدِمَ هَذَا الْمِثَالُ عَلَى الَّذِي يَلِيهِ فِي (ب). وَالْأَطْهَرُ: مَا أَتَيْتَ أَعْلَاهُ؛ وَهُوَ مَا فِي (ج) وَ(د): لِيُوَافِقَ تَرْتِيبَ ذُكْرِ السَّرْطَانِ تَرْتِيبَ الْمِتَالِيْنِ.
- (90) في (أ): «الْكَافِيْوَنَ»!
- (91) حُسَيْنُ بْنُ بَدْرِ بْنِ أَيَّازِ الْبَعْدَادِيِّ، يُكَفَّى: أَبَا مُحَمَّدٍ، وَيَأْقُبُ: جَمَالُ الدِّينِ، تُوْقَى سَنَةً 681هـ، مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ: قَوَاعِدُ الْمُطَارَّةِ فِي النَّحْوِ وَمَدَاهِبِ النَّحْوَيْنِ، وَالْمُحْصُولُ فِي شُرْحِ الْفَصُولِ لِابْنِ مُعْطِيٍّ. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ، مَرْجُعٌ سَابِقٌ، (234/2).
- (92) سَقَطَتْ مِنْ (أ).
- (93) أَيْ، يَمْعَى وَاحِدٍ.
- (94) في (ج) وَ(د): «وَالْمُخْدُوفُ»! وَهُوَ صَحِيفٌ.
- (95) سَقَطَتْ مِنْ (أ).
- (96) سَقَطَتْ «دِرْهَمًا» مِنْ (ج).
- (97) في (د): «كَذَا كَذَا!»
- (98) سَقَطَتْ مِنْ (ب) وَ(د).
- (99) في (أ): «صَفَةٌ لِمُخْدُوفِ». وَكَلَمَّا لَهُ وَجْهٌ.
- (100) في (أ): «زَكِيٌّ! وَهُوَ صَحِيفٌ.
- (101) الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَبُو الْحَصَائِلِ الْعَلَوِيِّ الْإِسْتَرَابَادِيُّ، يَأْقُبُ: رَكْنُ الدِّينِ، وُلدَ سَنَةً 645هـ، وَتُوْقَى سَنَةً 715هـ، مِنْ كُتُبِهِ: شُرْحُ كَافِيَّةِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي النَّحْوِ وَلَهُ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ شُرُوحٍ: مُطْوَّلٌ وَمُتوَسِّطٌ وَمُحَتَصَرٌ. وَشُرْحُ الشَّافِيَّةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ فِي الصَّرْفِ.
- (102) يُنْظَرُ: بُغْيَةُ الْوَعَاءِ، مَرْجُعٌ سَابِقٌ، (1) 521-522؛ الْأَعْلَامُ، مَرْجُعٌ سَابِقٌ، (2) 215؛ مُعْجمُ الْمُؤْلِفِينَ، مَرْجُعٌ سَابِقٌ، (3) 283.
- (103) هَذَا بِالرَّفِيعِ فِيهِ وَفِيمَا بَعْدَهُ، عَلَى أَنَّ الْوَاقِعَ قَبْلَهُ لِلإسْتِنَافِ.
- (104) يُنْظَرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ بِشُرْحِ الْأَفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، حَسَنُ بْنُ قَاسِمِ الْمَرَادِيِّ، شُرْحُ وَتَحْقِيقُ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ سَلَيْمان، دَارُ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ، الْقَاهِرَةُ مَصْرُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، 1428هـ، 2008م، (1342/3).
- (105) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مَالِكٍ الطَّائِيُّ، يَأْقُبُ: بَدْرُ الدِّينِ، وَيُعْرَفُ بِـ ابْنِ النَّاظِمِ، تُوْقَى سَنَةً 686هـ، مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ: شُرْحُ الْأَقْفَيَّةِ، وَالْمُصْبَاحُ فِي الْبَلَاغَةِ، وَشُرْحُ لَامِيَّةِ الْأَفْعَالِ. يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ، مَرْجُعٌ سَابِقٌ، (7/31).
- (106) يُنْظَرُ: شُرْحُ ابْنِ النَّاظِمِ عَلَى الْأَقْفَيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، بَدْرُ الدِّينِ ابْنُ مَالِكٍ الطَّائِيُّ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ بَاسِلٌ عَيْونُ السُّودِ، دَارُ الْكِتَبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتُ-لَبَنَانُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، 1420هـ، 2000م، (ص 529).
- (107) سَقَطَتْ كَلِمَةً «عَدَد» مِنْ (د).
- (108) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ طَاهِرِ الْإِشْبِيلِيِّ، يُكَفَّى: أَبَا بَكْرٍ، وَيُعْرَفُ بِـ الْخَدِيْتِ، إِمامٌ فِي النَّحْوِ، تُوْقَى سَنَةً 580هـ، مِنْ كُتُبِهِ: تَقْلِيقُ عَلَى الْإِيْضَاحِ، وَتَعْلِيقُ عَلَى كِتَابِ سَيِّدِهِ.
- (109) يُنْظَرُ: بُغْيَةُ الْوَعَاءِ، مَرْجُعٌ سَابِقٌ، (1) 28؛ مُعْجمُ الْمُؤْلِفِينَ، مَرْجُعٌ سَابِقٌ، (271/8).

- (109) في (أ): «وزَهْمٌ! والصَّوَابُ مَا ذَكَرَ أَعْلَاهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْكِتَابِ (2/170).»
- (110) في (ج) و(د): «وَهِيَ». (111) سَقَطَتْ مِنْ (أ). (112) سَقَطَتْ مِنْ (أ) فَأَفْسَدَتِ الْمَعْنَى. (113) في (د): «الْعِشْرِينَ». (114) في (أ): «فَتَكُونُ». وفي (ب): ضُبِطَتْ بِالْوَجْهِيْنِ: بِالثَّاءِ وَبِالِيَاءِ. وَكِلَاهُمَا لَهُ وَجْهٌ. (115) الْحَلَامُ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ كَالِيْدِ قَبْلَهُ. (116) سَقَطَتْ مِنْ (أ). (117) في (أ): «خَلْفَنَاهُ! -بِالْخَاءِ- وَهُوَ تَصْحِيفٌ.» (118) في (ج): «وَهَكَذَا!»
- (119) يَحْيَى بْنُ عَدَى الْمُخْطِلِ، أَبُو الْحَسِينِ الرَّوَاوِيُّ الْبِجَاهِيُّ، مِنْ أَكْبَرِ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، وُلِدَ سَنَةً 564 هـ، وَتُوْفِيَ سَنَةً 628 هـ، مِنْ كُتُبِهِ: الدُّرَرُ الْأَلْتَيْهُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْفُصُولُ الْخَمْسُونُ فِي النَّحْوِ، وَالْبَيْعُ فِي صِنَاعَةِ الشِّعْرِ. يُنْظَرُ: الأَعْلَامُ، مَرْجِعُ سَابِقٍ، (155/8).
- (120) في (أ): «مَسَأَلَتِينِ!» (121) في (ب) و(ج): «وَقِدَرُ». (122) في (ج): «ابْنُ الْمُبَرُّدِ».
- هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدَ بْنِ عَبْدِ الْأَكْبَرِ الْمَمَالِيُّ، أَبُو الْعَبَاسِ الْمُبَرُّدِ الْبَصْرِيُّ، الْلُّغَوِيُّ الْمُشْهُورُ، وُلِدَ سَنَةً 210 هـ، وَتُوْفِيَ سَنَةً 286 هـ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْكَاملُ، وَالْمُفَتَّضُبُ، وَشِنْخُ لَمِيَّةِ الْعَرَبِ. يُنْظَرُ: الأَعْلَامُ، مَرْجِعُ سَابِقٍ، (144/7).
- (123) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو الْحَسَنِ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ كَيْسَانِ: عَالِمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ تَحْوِلُ وَلْغَةً، تُوْفِيَ سَنَةً 299 هـ، مِنْ كُتُبِهِ: تَلْقِيبُ الْفَوَافِي وَتَلْقِيبُ حَرَگَاهَا، وَالْمُهَدَّبُ فِي النَّحْوِ، وَغَلَطُ أَدَبِ الْكَاتِبِ. يُنْظَرُ: الأَعْلَامُ، مَرْجِعُ سَابِقٍ، (308/5). مُعْجمُ الْمُؤْلِفِينَ، مَرْجِعُ سَابِقٍ، (213/8).
- (124) الحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَزْبَانِ، أَبُو سَعِيدِ السِّبَرِيِّ، مِنْ أَكْبَرِ عُلَمَاءِ النَّحْوِ وَالْأَدَبِ، وُلِدَ سَنَةً 284 هـ، وَتُوْفِيَ سَنَةً 368 هـ، مِنْ كُتُبِهِ: أَخْبَارُ النَّحْوِيْنَ الْبَصْرِيْنَ، وَشِنْخُ كِتَابِ سِينَوِيَّهُ. يُنْظَرُ: بُغْيَةُ الْوَعَاءِ، مَرْجِعُ سَابِقٍ، (1/509-507). الأَعْلَامُ، مَرْجِعُ سَابِقٍ، (196-195).
- (125) عَمَرُبْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ، أَبُو عَلَيِّ الشَّلْوَبِيِّ، مِنْ أَئِمَّةِ الْلُّغَةِ وَاللُّغُو، وُلِدَ سَنَةً 562 هـ، وَتُوْفِيَ سَنَةً 645 هـ، مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: شِنْخُ الْمُقْدِمَةِ الْجُزُولِيَّةِ، وَحَوَاشِي عَلَى كِتَابِ الْمُفْصَلِ لِلرَّمَحْشَريِّ. يُنْظَرُ: بُغْيَةُ الْوَعَاءِ، مَرْجِعُ سَابِقٍ، (2/225-224). الأَعْلَامُ، مَرْجِعُ سَابِقٍ، (62/5).
- (126) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّيِّدِ، أَبُو مُحَمَّدِ الْبَطْلَيْوِيِّ، مُشَارِثُ فِي الْعُلُومِ، بَارِعٌ فِي الْلُّغَةِ وَالنَّحْوِ، وُلِدَ سَنَةً 444 هـ، وَتُوْفِيَ سَنَةً 521 هـ، مِنْ مُؤْفَاتِهِ: الْإِقْتِصَابُ فِي شِنْخِ أَدَبِ الْكَاتِبِ، وَشِنْخُ مُوَاطِلِ الْإِمامِ مَالِكٍ. يُنْظَرُ: مَعْجمُ الْمُؤْلِفِينَ، مَرْجِعُ سَابِقٍ، (121/6).
- (127) في (أ): «وَأَنَّ». (128) في (أ) و(ب): «وَالْبَصْرِيُّونَ» بِالْوَأْوَدِيَّلِ الْفَاءِ. (129) في (ب): «بُحَيْرَوْنَ». (130) في (ب): «تَصْفَهُ! وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

- (131) هكذا في (ج)، وضيّط بالشكل كذا في (د). وفي (أ) و(ب): «حالة ذلك».
- (132) في (أ): «حررت! بالخاء وهو تصحيف».
- (133) في (أ) و(ب): «باباً».
- (134) في (ج): «فتقى».
- (135) في (ج) و(د): «أن يكون الأمر».
- (136) في (أ): «قال! وهو غلط».
- (137) هكذا همزت الألف في (د). وفي غيرها بالألف اللينة: فيتحمل أنها «كان»، ويحمل أنها «كان» سهلت همزها. وكلهـما له وجـهـ.
- والقرآن بيـنـهـما: أن «كان» فيها الجـزـمـ يـمـنـشـاـ قـوـلـ ابنـ مـالـكـ، بـخـالـفـ «كان»: فـهيـ لـلـظـنـ هـنـاـ.
- (138) في (ج): «يلـغـنـا دـعـاهـ».
- (139) في (ب): «معنى» بلا «أن»!
- (140) في (ج): «كم» نفسـهاـ».
- (141) سقطـتـ كلـمةـ «الأجـوابـ» منـ (ج).
- (142) سقطـتـ منـ (ج) وـ(د)، وهو انتقالـ بصـرـاـ
- (143) في (أ): «فـكـمـ»!
- (144) في (أ): «تفـقـولـ» بدـلـ «لـوـ قـلـتـ».
- (145) في (ج) وـ(د): «مسـاوـةـ يـمـاـ».
- (146) في (أ): «أـيـارـ!ـ بالـراءـ وـهـوـ تصـحـيفـ».
- (147) هـكـذاـ فيـ (بـ)، وـفـيـ غـيرـهـاـ: «الـبـسـيـيـ»، وـلـعـلـ المـرـادـ بـالـسـيـيـ: اـبـنـ هـشـامـ الـلـخـيـ السـيـيـ (تـ577ـ)، وـالـلـهـ أـعـمـ.
- (148) عـمـانـ بـنـ جـيـ، أـبـوـ الفـتحـ الـمـوـصـلـيـ إـمـامـ فـيـ الـلـغـةـ وـالـنـحـوـ، وـتـوـيـ سـنـةـ 392ـهــ. مـنـ مـوـلـفـاهـ: شـرـحـ دـيـوانـ الـمـنـتـيـيـ، وـسـرـ الـفـصـاخـةـ، وـالـخـصـائـصـ.
- يـنـظـرـ: الـأـعـلـامـ، مـرـجـعـ سـابـقـ، (204/4).
- (149) سقطـتـ منـ (أـ).
- (150) سقطـتـ منـ (أـ).
- (151) في (ج): «قال: وكـذا ... الخـ، بـزيـادةـ قـالـ».
- سقطـتـ «لـاـ» منـ (أـ).
- (152) في (ج) وـ(د): «فـالـحـكـمـ ماـ ذـكـرـواـ عـلـىـ هـذـهـ الـأـلـفـاظـ باـطـلـ».
- (153) في (أ): «وـقـدـ وـرـدـ!ـ
- تسـهـيلـ الـفـوـاـدـ وـتـكـمـلـ الـمـقـاصـدـ، مـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ اللـهـ، جـمـالـ الدـيـنـ اـبـنـ مـالـكـ الطـائـيـ، تـحـقـيقـ: مـحـمـدـ كـامـلـ بـرـكـاتـ، ذـارـ الـكـتـابـ الـعـرـبـيـ لـلـطـبـاعـةـ وـالـشـرـقـ، 1387ـهـ، 19ـمـ، (صـ125ـ).
- (154) سقطـتـ كلـمةـ «الـتـيـ» منـ (ج) وـ(دـ).
- (155) في (أـ) وـ(بـ): «منـ الـأـعـدـادـ».
- (156) في (ج): «وـدـاعـيـةـ».
- (157) سقطـتـ منـ (دـ) وـهـوـ اـنتـقالـ بصـرـاـ

- (160) في (أ): «وَذَلِكَ بِزِيادةِ الْوَاوِ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ أَعْلَاهُ.
- (161) في (أ): «وَجَدَ»! وفي (ج): «أَمَا بِمَكَانٍ كَذَا وَجَدَ» مِنْ غَيْرِ تَكْرَارٍ «كَذَا».
- (162) في (أ): «أَمَّا!»
- (163) في (أ): «درهم! وَهُوَ غَلَطٌ؛ لَكُنْ تَمْبِيزٌ كَمْ» الإسْتِفْهَامِيَّةِ يَكُونُ مُنْصُوبًا.
- (164) هَكَذَا في (د). وفي غَيْرِهَا: «فَيُجَابُ».
- (165) في (أ): «دِرْهَمٌ! وَهُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ الْمِتَالِ الَّذِي قَبَلَهُ.
- (166) في (أ) و(ب): «قَدَمْنَا».
- (167) في (ج) و(د): «أَبْنُ الصَّمَارِ».
- (168) في (ج): «تَقُولُ».
- (169) في (د): «عَلَى ادْعَاءِ عَدَمِ التَّرْكِيبِ».
- (170) في (د): «أَنِّي بِكُرِّي! وَهُوَ غَلَطٌ».
- (171) في (أ): «كَذَا وَكَذَا! وَفَوْغَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ الْمُتَالِ الَّذِي قَالَ عَنْهُ إِنَّهُ قَدْ سُمِعَ.
- (172) في (أ) و(ب): «رَأَيْتَ».
- (173) في (د): «وَلَيْسَ جَوَابٌ أَمَا هَذَا بِشَيْءٍ! وَهَذَا غَايَةُ الرَّكَاكَةِ.
- (174) في (أ): «دِرْهَمٌ».
- (175) في (أ): «إِلَّا أَنَّهُ».
- (176) في (أ): «اخْتَافَ».
- (177) في (أ): «وَأَمَا بِالْوَاوِ بَدَلَ الْفَاءِ».
- (178) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيُّ، الْإِمَامُ الْمُسْهُورُ صَاحِبُ الْمُذَهَّبِ، وُلِّدَ سَنَةً 164 هـ، وَتُوْقِيَ سَنَةً 241 هـ، مِنْ كُتُبِهِ: الْمُسْنَدُ، وَالزُّهْدُ، وَالرَّدُّ عَلَى الزِّنَادِقَةِ وَالْجَهَمَيَّةِ.
- يُنْظَرُ: سِيِّرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ شَمْسُ الدِّينِ الدَّهِيُّ، حَقَّقَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ يَإِشْرَافِ شُعَيْبِ الْأَزْنَاؤُوفِطُ، مُؤَسِّسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوتُ-لِبَنَانُ، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، 1405 هـ، 1985 م، (11/358-177)؛ الْأَعْلَامُ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، (203/1).
- (179) في (ج) و(د): «رَحْمَةُ اللَّهِ».
- (180) هَكَذَا في (ج) و(د)، وَهُوَ الأَطْهَرُ. وفي (أ): «عَطَافَتْ أَوْ نَصَبَتْ أَوْ رَفَعَتْ». وفي (ب) مُثْلِهَا إِلَّا فِي الْأَخْيَرِ فَجَاءَتْ: «وَرَفَعَ».
- (181) الحَسَنُ بْنُ حَامِدٍ بْنُ عَلَيِّ الْبَعْدَادِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، إِمامُ الْحَنَابَلَةِ فِي وَقْتِهِ، تُوْقِيَ سَنَةً 403 هـ، مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ: الْجَامِعُ فِي الْفِقْهِ، وَتَهْذِيبُ الْأَجْوَيْهِ.
- يُنْظَرُ: طَبَقَاتُ الْحَنَابَلَةِ، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي يَعْلَى، تَحْقيقُ: مُحَمَّدٌ حَامِدٌ الْفِقِيُّ، دَارُ الْمُعْرِفَةِ، بَيْرُوتُ-لِبَنَانُ.
- (171/2): الْأَعْلَامُ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ.
- (182) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ أَسَدٍ، أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيعِيُّ، مِنْ فُقَهَاءِ الْحَنَابَلَةِ، وُلِّدَ سَنَةً 317 هـ، وَتُوْقِيَ سَنَةً 371 هـ، الْفَ في الْأَصْوَلِ وَالْفَرَائِصِ.
- يُنْظَرُ: طَبَقَاتُ الْحَنَابَلَةِ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، (139/2)؛ الْأَعْلَامُ، مَرْجِعٌ سَابِقٌ، (16/4).
- (183) في (ب): «دِرْهَمًا فَسَقَطَتِ الْتُّونُ».
- (184) في (د): «مَعَ الْخَفْضِ».

(185) يعني: صاحب المحرر.

(186) في (د): «إذا عرف العربية».

(187) يُنظر: المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل [و معه: النكث والقواعد السننية على مشكل المحرر لمحمد الدين ابن تيمية لابن مفلح]. عبد السلام بن عبد الله مجدد الدين ابن تيمية الحرازي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، [د.ت.]، (482-480/2).

(188) سقطت من (ب).

(189) محمد بن إدريس بن العباس، أبو عبد الله الشافعي، صاحب المذهب، ولد سنة 150هـ، وتوفي سنة 205هـ، من تصانيفه: الأدلة، والرسالة.

يُنظر: سير أعلام البلاء، مرجع سابق، (10/5): الأعلام، مرجع سابق، (6/26).

(190) في (ب) و(ج) و(د): «يلزم».

(191) إسماعيل بن يحيى، أبو إبراهيم المزني، صاحب الإمام الشافعي، من أكبر فقهاء الشافعية، وهو ناصر المذهب، ولد سنة 175هـ، وتوفي سنة 264هـ، من مؤلفاته: المختصر في الفقه، والترغيب في العلم.

يُنظر: طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد تقي الدين، المعرفة [ابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1407هـ، (1/59-58)]. الأعلام، مرجع سابق، (329/1).

(192) حكى في جميع السخاخية، ولم أقف له على وجيه من كتب الفقه الشافعية والأطهري في العبارة أن تكون: كذا وكذا درهما -بالواو-، والله أعلم.

يُنظر: مختصر المزني [مطبوع مع «الأمم» للشافعية]، إسماعيل بن يحيى المزني، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1410هـ، 1990م، (8/211). منهاج الطالبين وعمدة المغترين، يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عوض قاسم أحمد عوض، دار الفكير، الطبعة الأولى، 1425هـ، 2005م، (ص 140-141).

(193) مالك بن أنس بن مالك الأصبغي، أبو عبد الله المدنى، إمام دار المرجنة، وصاحب المذهب، ولد سنة 93هـ، وتوفي سنة 179هـ، من تصانيفه: المؤطّأ.

يُنظر: سير أعلام البلاء، مرجع سابق، (8/48-135): الأعلام (257/5).

(194) في (أ): «شباش»! وفي (ج): «شاش»! وكلاهما غلط.

وهو عبد الله بن محمد، أبو محمد ابن شاس المصري، شيخ الملائكة في عصره بمصر؛ توفي رحمه الله غالباً سنة 616هـ، من تصانيفه: الجواهر التيمية في مذهب عالم المدينة.

ووهم الزركلي في الأعلام فترجم له مرتين.

يُنظر: سير أعلام البلاء، مرجع سابق، (22/98-99): الأعلام (4/124-142).

(195) عبد الله بن عبد الحكم، يكتى: أبي محمد، من فقهاء الملائكة، ولد سنة 150هـ، وتوفي سنة 214هـ، من مؤلفاته: سيرة عمر بن عبد العزىز، والمناسك.

يُنظر: الأعلام (95/4).

(196) في (أ) و(ب): «عطشت».

(197) عبد السلام بن سعيد التنوخي، الشهير بـ سحنون، من أكبر فقهاء الملائكة، ولد سنة 160هـ، وتوفي سنة 240هـ، روى «المدوة» عن ابن قاسم عن الإمام مالك.

- يُنظر: شجرة التور الزكية في طبقات المالكية، محمد ابن سالم مخلوفي، اعنى به: عبد المجيد خيالى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ، 2003م، (103/1): الأعلام (5/4).
- (198) في (أ) و(ب): «إن» بالواو بدل الفاء.
- (199) في (ج) و(د): «قاله».
- (200) هكذا في (أ). وفي (ج) و(د): «كان». وكنيت في (ب): «كدا». ثم وضع قوتها علامه التصحيح، وصححت إلى: «كان! والظاهر: أن هذا التصحح غلط، والصواب الأول: «كدا». والله أعلم».
- (201) في (ج): «نصف الأحد والعشرين ذراهم ونصفها ذاتايز».
- (202) عَدُ الْجَوَاهِرُ التَّنِينَةُ فِي مَذَهَبِ عَالَمِ الْمَدِينَةِ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَاسِ الْمَالِكِيِّ، دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ: الدُّكْتُورُ حَمِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ لَحْمَرِي، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ، 2003م، (839-840).
- (203) هو النعمان بن ثابت، أبو حنيفة النعفوي، فقيه أهل العراق وصاحب المذهب؛ ولد سنة 80هـ، وتوفي شهيداً مسقاً سماً سنة 150هـ.
- يُنظر: سير أعلام البلاء، مرجع سابق، (6/390-403): الأعلام، مرجع سابق، (8/36).
- (204) في (ب): «بطريق»!
- (205) لعله يرد: روضة القضاة وطريق النجاة لابن السنفوني، إلا أن المذكور فيه خلاف ما ذكره المصطفى هبنا. ينظر: روضة القضاة وطريق النجاة، علي بن محمد أبو القاسم ابن السنفوني، تحقيق: الدكتور صالح الدين التاهي، مؤسسة اليسالة (بيروت-لبنان)، دار الفرقان (عمان-الأردن)، الطبعة الثانية، 1404هـ، 1984م، (720-721).
- (206) زيادة من (ب) و(ج).
- (207) في (ج) بعد هذا الموضع: «تم ذلك بعون الله عز وجل».
- (208) سقطت من (ب). وفي (د): «تم تأليفه».
- (209) أي: في منتصف الليل من آخر ليلة من شهر شعبان.
- (210) في (أ) بعد هذا: «وكان الفراغ من سجحها على يد كاتبها لتفسيه الفقير لرخصة رب العالمين: يس بن زين الدين الجمحي الشافعي، يوم الجمعة بعد الصلاة، نصف شهر ذي القعدة سنة 1019، والحمد لله وحده. تم هكذا في خط الشيخ الإمام العالم الشيخ يس رحمة الله بفضلله. أمين».

\*\*\* \*\*\* \*\*\*